العنوان:	إطار مقترح لدور المراجع الخارجي بشأن التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وأثره على قرارات أصحاب المصالح: دراسة تطبيقية
المصدر:	مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية
الناشر:	جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة
المؤلف الرئيسي:	العبادي، مصطفى راشد مصطفى
مؤلفين آخرين:	إبراهيم، منى مغربي محمد، أبو المجد، رشا محمد السيد(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2022
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	125 - 169
رقم MD:	1405533
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الشركات المساهمة، التقارير الملية، المراجعة الخارجية، إدارة المخاطر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1405533

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

العبادي، مصطفى راشد مصطفى، إبراهيم، منى مغربي محمد، و أبو المجد، رشا محمد السيد. (2022). إطار مقترح لدور المراجع الخارجي بشأن التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وأثره على قرارات أصحاب المصالح: دراسة تطبيقية.مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع2، 125 - 169. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1405533

إسلوب MLA

العبادي، مصطفى راشد مصطفى، منى مغربي محمد إبراهيم، و رشا محمد السيد أبو المجد. "إطار مقترح لدور المراجع الخارجي بشأن التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وأثره على قرارات أصحاب المصالح: دراسة تطبيقية."مجلة الدراسات والبحوث المحاسبيةع2 (2022): 125 - 169. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1405533

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

إطار مقترح لدور المراجع الخارجى بشأن التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وأثره على قرارات أصحاب المصالح

ـ دراســـة تطبيقيـــة ـ

أ.د/ مصطفى راشد العبادى
أستاذ المراجعة
عميد كلية التجارة - جامعة بنها السابق

أ.د/ منى مغربى محمد
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة- جامعة بنها

رشا محمد السيد أبو المجد
مدرس مساعد بقسم المحاسبة

إطار مقترح لدور المراجع الخارجى بشأن التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وأثره على قرارات أصحاب المصالح

ـ دراســـة تطبيقيـــة ـ

أ.د/ مصطفى راشد العبادى
أستاذ المراجعة
عميد كلية التجارة - جامعة بنها السابق

أ.د/ منى مغربى محمد
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة- جامعة بنها

رشا محمد السيد أبو المجد
مدرس مساعد بقسم المحاسبة

ملخص البحث

توجد أهمية كبيرة لإدارة المخاطر التى تواجه شركات المساهمة، وذلك لما يُحيط بها من ظروف عدم التأكد والمخاطر المختلفة سواء كانت مخاطر مالية أو غير مالية، والتى أدت إلى خروج العديد من شركات المساهمة من بيئة الأعمال، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بفعالية إدارة المخاطر بالشركات، حيث إن إدارة المخاطر الفعالة تحمى وتُضيف القيمة للشركات وتعمل على تحسين الوضع التنافسى للشركات، كما تعمل على تحسين السمعة الطيبة للشركة، وكذلك تؤدى إلى ترشيد قرارات أصحاب المصالح.

ولذلك تناولت الباحثة أهم أُطر إدارة المخاطر بفعالية وهو الإطار المتكامل للجنة coso ERM والذى يضمن تطبيقه بمكوناته الرئيسة والفرعية تحقيق فعالية إدارة المخاطر، كما قامت الباحثة بدراسة تحليلية للمشكلات التى تعوق التقرير عن فعالية إدارة المخاطر بالشركات والمجهودات الدولية والمحلية فى مجال إدارة المخاطر، كما تناولت الباحثة الدور الذى يُمكن أن يُقدمه المراجع الخارجى بشأن تقديم خدمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر حيث أصبح هذا الدور ذو أهمية كبيرة نظراً لأهمية إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات الخاصة بالمخاطر وإدارتها وذلك لخدمة متخذى القرارات.

كما قدمت الباحثة إطاراً مقترحاً لتوكيد المراجع الخارجى على فعالية إدارة المخاطر يتضمن عملية تخطيط المراجع الخارجى لمهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر، وإجراءات ووسائل جمع أدلة الإثبات، ونموذج لتقرير توكيد المراجع الخارجى على فعالية إدارة المخاطر

الكلمات الإفتتاحية: إدارة المخاطر، المراجع الخارجى، الإطا المتكامل لإدارة المخاطر COSO ERM، لجنة إدارة المخاطر، معيار المراجعة الدولى رقم ٣٠٠٠.

Abstract

Objective: Study the role of external audit services in achieving the quality of the role of assurance services on enterprise risk management effectiveness an applied study to examine the role of proposed framework of external auditor on the effectiveness of enterprise risk management.

Design and Methodology: The researcher resorted to designing an empirical study on Egyptian joint stock companies to verify the extent to which the effectiveness of risk management is applied, and testing the role of the framework by the researcher for the role of the external auditor on the effectiveness of risk management in providing general guidelines for the task of emphasizing the effectiveness of risk management, and achieving the effictiveness and efficiency of the assurance task.

Results and Recommendations: The results of this research indicate that there is a significant impact of the effectiveness of enterprise risk management on the decisions of stakeholder, There is apositive statistically significant relationship between the effectiveness of risk management and the efficiency of investment decisions, and the financial performance of the companies , and the market performance of companies, There is non–statistically significant positive correlation between the effectiveness of risk management and credit decisions.

Based on this, the study shows the importance of the framework proposed by the researcher which is concerned with how to perform the assurance on the effectiveness of risk management by the external auditor.

Originality and contribution: the study contributes to providing guidance for auditors, researchers, and those interested in the field of accounting and auditing by studying and analyzing the role of external auditor in the performance of the assurance of the effectiveness of enterprise risk management, while presenting a proposed framework for developing the role of external auditors in assurance of effectiveness risk management

Keywords: Enterprise Risk Management, External Auditors, COSO ERM, Risk Management Committee, International Auditing Standard No.3000

المقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بإدارة المخاطر واتجهت العديد من الدول لإعداد معايير وأطر لتحديد وتقدير وإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركات، ونتيجة لذلك تزايدت الضغوط على إدارات الشركات ومجالس إداراتها للإفصاح عن كل المخاطر الرئيسية التي تواجهها كالمخاطر المالية والتشغيلية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتكنولوجية وغيرها، وكذلك ضرورة الإفصاح عن كيفية إدارة تلك المخاطر والتعامل معها، ونتيجة لذلك ظهرت العديد من الجهود الدولية في مجال إدارة المخاطر وكذلك أولت المنظمات المهنية اهتمام كبير بموضوع إدارة المخاطر وفعاليتها ولم تكن مصر بعيدة عن هذه الجهود فقد أولت مصر موضوع إدارة المخاطر اهتماما كبيرًا[١]، خاصةً بعد ظهور حوكمة الشركات.

وتتضح الجهود المصرية من خلال ما جاء بالإصدار الثالث للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في أغسطس ٢٠١٦؛ حيث أكد على أهمية إدارة المخاطر والإفصاح عنها للمساهمين والأطراف الأخرى وأسند مسئوليتها العامة لمجلس إدارة الشركة، وللشركة حق تأسيس إدارة مستقلة للمخاطر مع ضمان وجود اتصال مباشر لتلك الإدارة مع المجلس ولجنة المخاطر أو لجنة المراجعة بحيث تقوم إدارة المخاطر برفع تقاريرها الدورية وفقًا للأهمية النسبية للمعلومات التي توصلت إليها، كما أشار الدليل إلى إمكانية وجود لجنة لإدارة المخاطر تسمى لجنة إدارة المخاطر بالشركة وكذلك إعداد تقرير دوري عن نتائج أعمالها وتوصياتها للعرض على مجلس الإدارة واتخاذ اللازم بشأنها وكذلك جاء بالدليل أنه على الشركة إصدار تقرير الاستدامة والذي يجب أن يتضمن جزء منه معلومات عن ضمان استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر والأزمات. [٢]

وترى الباحثة أنه لابد من الإهتمام إدارة المخاطر المؤسسية، وكذلك من الضرورى إفصاح الشركات عن مخاطرها وفعالية إدارة تلك المخاطر ضمن تقرير فعالية إدارة المخاطر، وبالتالى يقع على عاتق المراجع الخارجى تقديم مهمة التوكيد على تقرير فعالية إدارة المخاطر لما له من تأثير على قرارات أصحاب المصالح.

---

(١) زكريا عبده السيد أحمد، "محددات إدراك المراجعين الداخليين لمسئوليتهم في إدارة المخاطر وأثرها على محتويات تقاريرهم"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، ٢٠٠٦، ص ص ٦٣- ٦٥.

(٢) الهيئة العامة للرقابة المالية، مركز المديرين المصري، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، الإصدار الثالث، يوليو ٢٠١٦، ص ص ٣٠- ٣١.

الدراسات السابقة:

١-دراسة أحمد زكريا عصيمي ٢٠٠٩[١]:

تهدف الدراسة إلى: وضع إطار مقترح لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال، وتوضيح أهمية مراجعة إدارة مخاطر الأعمال وأثارت الدراسة تساؤلًا حول من هو الشخص الأنسب لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال هل هو المراجع الداخلي أم الخارجي أم فريق عمل يتضمن تخصصات متنوعة، **توصلت الدراسة إلى:** ضرورة قيام المراجعين الداخليين للمنشأة بمراجعة إدارة مخاطر الأعمال حيث أنهم الاكثر دراية وإلمامًا بطبيعة نشاط الشركة، والأكثر حرصًا على سلامتها، الأمر الذي يتطلب ضرورة توسيع نطاق عملهم واكتساب المهارات لأداء هذا النوع من المراجعة، وضرورة توفير الاستقلال المهني المطلوب للقيام بهذا النوع من المراجعة.

٢-دراسة Kozlosk N et al., 2013[٢]

تهدف الدراسة إلى: توضيح أثر عملية إدارة المخاطر على أحكام مراقبي الحسابات المرتبطة بتقييم المخاطر على مستوى العمليات الرئيسية للشركة، وتحديد مدى ربطهم بين تحديد مخاطر الأعمال وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية على مستوى تحليل العمليات، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٤٣ من مراقبي الحسابات ذوي الخبرة، **وتوصلت الدراسة إلى:** أن مراقبي الحسابات لديهم القدرة على تحديد مخاطر الأعمال على مستوى الشركة إذا ما كانت عملية إدارة المخاطر فعالة وكذلك يمكنهم تحديد مخاطر الأعمال على مستوى العمليات التجارية إذا ما كانت عملية إدارة المخاطر فعالة أو غير فعالة، وأن تحديد مخاطر الأعمال وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى العمليات يرتبط إيجابيًا مع تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية على مستوى الشركة.

٣-دراسة عصام محمد فتح الله ٢٠١٣[٣]:

تهدف الدراسة إلى: بيان وفهم عملية الأعمال المتكاملة من قبل المراجع الخارجي وذلك من خلال وضع إطار مقترح لدور المراجع الخارجي في تقييم اسهامات الشركات في مجال التنمية المستدامة، وبذلك فإن

---

(١) أحمد زكريا عصيمي، "إطار مقترح لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال"، **مجلة المحاسبة**، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد الرابع عشر، العدد التاسع والأربعون، ٢٠٠٩، ص ص ٢٢- ٢٤، متاحة على الرابط: http://search.mandumah.com/Rcord/85558

(2) Natalia Kochetova Kozloski, Thomas M. Kozloski and William F. Messier, "Auditor Business Process Analysis and Linkages among Auditor Risk Judgements", **Auditing: A Journal of Practice & Theory, Forthcoming**, 2013, PP. 1-30, available at: ww.ssrn.com.

(٣) عصام محمد فتح الله، "الدور المرتقب للمراجع الخارجي نحو تحديات المهنة في فهم مراجعة عملية الأعمال المتكاملة والتقرير عنها- دراسة ميدانية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الثاني، ٢٠١٣، ص ص ٢٩٠-٣٥٣.

الهدف الرئيسي للدراسة هو الكشف عن الدور الذي يمكن أن تؤديه مهنة المراجعة في مراجعة التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتؤخذ في الاعتبار عند إعداد المراجع لتقرير المراجعة وذلك بغرض توصيل النتائج بصورة سليمة للمستخدمين، **توصلت الدراسة إلى:** وضع إطار مقترح لمراجعة تقارير الاستدامة كنموذج متطور لمفهوم التوكيد المهني.

٤-دراسة فيحاء عبدالخالق اليكوع وآخرون ٢٠١٤[١]:

تهدف الدراسة إلى: توضيح خدمات التوكيد من حيث مفهومها، وتحديد العناصر المكونة لها والمستويات المهنية لتقديمها، والمعايير الصادرة فيها، وعرض لبعض أنواعها، وتقرير مراقب الحسابات عنها، **وتوصلت الدراسة إلى:** أنه لابد من وجود مقاييس معينة لخدمات التوكيد لغرض تقديم تقييم موضوعي عن موضوع المهمة على أن تمتاز هذه المقاييس بالملاءمة والموضوعية الموثوقية.

٥- دراسة نورا مصطفى عبدالسلام أبو العلا ٢٠١٥[٢]:

تهدف الدراسة إلى: توضيح دور إدارة المخاطر للمنشآت في تحسين عملية السيطرة على ربح السهم، وكذلك توضيح أثر إدارة المخاطر على اتخاذ قرار تمويل المنشآت ورفع الميزة التنافسية وكذلك إبراز دور إدارة المخاطر في زيادة الكفاءة التشغيلية، والربحية وخفض تكلفة رأس المال للمنشأة، **وتوصلت الدراسة إلى:** أن إدارة المخاطر الفعالة تساعد الشركة على تحديد المخاطر والحد من آثارها السلبية، وكذلك تساعد على الحد من تقلبات أسعار الأسهم مما يؤدي إلى تحسين قيمة أرباح المساهمين.

٦- دراسة حسام حسن محمود الشعراوي ٢٠١٦[٣]:

تهدف الدراسة إلى: توضيح أثر تطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي في شركات المساهمة المصرية غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية فقط، **توصلت الدراسة إلى: تزايد الاتجاه نحو تبني وتطبيق المخاطر بمفهومها الحديث (ERM (Enterprise Risk Management، وكذلك زاد تبني**

---

(١) فيحاء عبدالخالق البكوع، سمير طه ياسين، "دراسة تعريفية بخدمات التأكيد التي يقدمها مراقب الحسابات المستقل"، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الرابع، العدد الثاني، ٢٠١٤، ص ص ١٨١- ٢٠١.

(٢) نورا مصطفى عبدالسلام أبو العلا، "أثر فعالية المخاطر على ربح السهم لتنشيط سوق المال"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ٢٠١٥، ص ص ٤٠٧-٤٢٦.

(٣) حسام حسن محمود الشعراوي، "أثر تطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة- دراسة تطبيقية على الشركات المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الثالث والخمسون، يوليو ٢٠١٦، ص ص ٣٥٩-٣٨٣.

تطبيق إدارة المخاطر في الشركات الكبرى والشركات التي تعتمد في تمويلها على الديون والشركات ذات معدلات الدوران المرتفعة، والشركات المالية بشكل أكثر من الشركات غير المالية، وفي الشركات التي تحقق ربحية مرتفعة وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتبني إدارة المخاطر على كل من أداء الشركة وقيمتها.

٧- دراسة شريف محمد لطفي مؤمن ٢٠١٧[١]:

تهدف الدراسة إلى: بحث ومناقشة الطبيعة الخاصة لمهام التأكد الأخرى، ودورها في تفعيل موثوقية المعلومات غير المالية التي تغلب على هيكل التقارير الطوعية لمنظمات الأعمال، ومن ثم التقرير بموثوقية تلك المعلومات التي قد تكون على المسئوليات الاجتماعية أو البيئية لمنظمات الأعمال أو عن الأداء الحوكمي لها أو المخاطر التي تتعرض لها الشركة وذلك لخدمة أصحاب المصالح بوجه عام والمستثمرين بوجه خاص.

توصلت الدراسة إلى: أن التطوير الداعم لخدمات التأكد الأخرى بغرض تفعيل موثوقية المعلومات غير المالية المفصح عنها أكد على أنها خدمات أعم وأشمل من عملية المراجعة المالية التقليدية.

٨- دراسة Jeffery Cohen, et al., 2017.[٢]:

تهدف الدراسة إلى: توضيح العلاقة بين عملية فعالية إدارة المخاطر بالشركات وعملية إعداد التقارير المالية، حيث تُعد هذه العلاقة بالغة الأهمية لأنه من الضروري أن تصف التقارير المالية الوضع المالي للشركة بشكل جيد على سبيل المثال: التقييمات والتقديرات والمخاطر المرتبطة بالشركة، كما توضحها إدارة المخاطر، كما تهدف الدراسة إلى التوكيد على أهمية فعالية إدارة المخاطر بالشركات، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث تؤثر إدارة المخاطر على عمل المراجعين الخارجيين فهي تؤثر على مخاطر التحريف، ولذلك لابد أن يأخذ المراجعون الخارجيون إدارة المخاطر في الحسبان عند التخطيط لعملهم، **توصلت الدراسة إلى:** أنه توجد علاقة ارتباط قوية بين إدارة المخاطر وعملية إعداد التقارير المالية في الشركات، كما أشارتالدراسة إلى وجود فجوة توقعات بين ما يعتبره المراجعون دورهم المباشر والدور الذي يجب أن يؤديه المراجعون، وكذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن وجود إدارة مخاطر فعالة يساعد المراجعون في الوصول إلى تقييمات أكثر دقة، وكذلك تحديد طبيعة ومدى الاختبارات بشكل دقيق فهم المراجعون لإدارة المخاطر سيساعدهم في عمل تقديرات وتقييمات أكثر دقة مثل تقادم المخزون وغيرها من التقديرات المحاسبية.

---

(١) شريف محمد لطفي مؤمن، "التطوير الداعم لخدمات التأكيد بغرض تفعيل موثوقية المعلومات غير المالية المفصح عنها"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء الثاني، العدد الرابع، ديسمبر، ٢٠١٧.

(2) Jeffery Cohen, Ganesh Krishnamoorthy & Arnold Wright, "Enterprise Risk Management and the Financial Reporting Process: The Experiences of Audit Committee Members, CFOS, and External Auditors", **Canadian academic Accounting Association**, Vol. 34, No. 2, 2017, PP. 1178- 1209.

٩-دراسة Marcocular, et al. 2020[1]:

تهدف الدراسة إلى: توضيح مدى إمكانية اعتماد المراجعين الخارجيين على عمل المراجعين الداخليين عندما يقدم المراجعون الداخليون الاستشارات بشأن إدارة المخاطر للشركة، فبالرغم من أن هذه الاستشارات بشأن إدارة مخاطر الشركة تضيف قيمة للشركة، كما تهدف الدراسة إلى توضيح أن قرار اعتماد المراجعون الخارجيون على عمل المراجعين الداخليين يتوقف على: مدى وجود لجنة مراجعة قوية وفعالة تشرف على عمل المراجعين الداخليين عند تقديم الاستشارات للشركة بشأن إدارة المخاطر، مدى توافر قدر من الاستقلال للمراجعين الداخليين، **توصلت الدراسة إلى:** أن اعتماد المراجعين الخارجيين على وظيفة المراجع الداخلي يكون أعلى عندما يقدم المراجعون الداخليون استشارات لإدارة المخاطر بالشركة تحت إشراف لجنة مراجعة قوية وفعالة ويكون أقل إذا لم يتوفر إشراف من قبل لجنة المراجعة على عمل المراجع الداخلي عند تقديم تلك الاستشارات.

١٠- Saleh Zaid Alkilani et al., 2020[2]:

تهدف الدراسة إلى: توضيح العلاقة بين وجود لجنة المخاطر وخصائصها واستقلالها وبين جودة التقارير المالية في القطاع الصناعي والخدمي الأردني، كما تهدف إلى توضيح العلاقة بين وجود لجنة المخاطر وإصدار المراجع الخارجي لرأي معدل، **توصلت الدراسة إلى:** وجود لجنة المخاطر في الشركات وخصائصها مثل (عدد أفراد اللجنة، عدد الاجتماعات، مؤهلات الأعضاء، وكذلك استقلالها يرفع من جودة وكفاءة التقارير المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن وجود لجنة المخاطر واستقلالها يقلل من احتمال حصول الشركة على رأي مراجعة معدل من قبل المراجع الخارجي.

وترى الباحثة أنه يوجد بعض جوانب القصور فى تناول الدراسات السابقة لموضوع التوكيد على تقرير فعالية إدارة المخاطر من قبل المراجع الخارجى ومنها مايلى:

- ماهية الدور الذي يقع على المراجع الخارجي عند التوكيد على تقرير فعالية إدارة المخاطر وأثر هذا الدور على قرارات أصحاب المصالح.
- ركزت الدارسات السابقة على وضع إطار مقترح لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال ولكنها لم تعرض بشكل واضح هدف ومجال ونطاق هذه المهمة والمعايير الواجب الاستناد إليها لأداء تلك المهمة كما أنها لم تتناول أثر مراجعة إدارة المخاطر على قرارات أصحاب المصالح.

---

(1) Marcocular, Sergeja Slapnicar & Tinavuko, "The Effect of Internal Auditors' Engagement in Risk Management Consulting on External Auditors' Reliance Decision", **Eupean Accounting Review**, 2020, available at: http://doi.org/10.1080/09638780.2020.1723667

(2) Saleh Zaid Alkilani, Wan Nordinwan, Baseriah Salim, "The Relationship between the Characteristics of a Risk Management Committee and the Issuance of Amodified Audit Opinion in the Jordan Context", **Asian Journal of Accounting and Finance**, Vol. 2, No. 2, 2020, PP. 52- 73.

■ كيفية التقرير عن إدارة المخاطر ودور مراقب الحسابات في إضفاء مصداقية على تقرير فعالية إدارة المخاطر.

ولذلك تقوم الباحثة: من خلال دراستها بتوضيح مجال ونطاق وأهداف المراجع الخارجي بشأن التوكيد على تقرير فعالية إدارة المخاطر، حيث تقدم الباحثة في دراستها إطارا مقترح لتوكيد المراجع الخارجى على تقرير فعالية إدارة المخاطر .

طبيعـــة المشكلـــة:

يتمثل الدور الحالي لمراجع الحسابات تجاه مراجعة القوائم المالية في دراسة وتقييم المخاطر المحيطة والمؤثرة على عدالة عرض القوائم المالية، سواء كانت متعلقة بالمخاطر الملازمة، والتي تعني قابلية إقرار عن فئة معينة أو رصيد حساب، أو إفصاح لوجود تحريف والذي قد يكون جوهريًا، إما بشكل فردي أو عند تجميعه مع تحريفات أخرى، وذلك قبل الأخذ في الحسبان أدوات الرقابة ذات العلاقة ويتأثر تقدير المراجع للخطر الملازم بمجموعة من العوامل منها استقامة الإدارة، دافعية العميل كأن يتم ربط مكافآت الإدارة بتحقيق الأرباح، أو مخاطر الرقابة التي تُعبر عن الخطر الناتج عن فشل الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف حدوث تحريف في إقرار معاملة أو رصيد حساب أو إفصاح، والذي يكون تحريفًا جوهريًا إما بشكل منفرد أو عند تجميعه مع تحريفات أخرى، وترجع هذه المخاطر إلى عدم فعالية تصميم وتنفيذ النظام الرقابي، بالإضافة إلى المحددات الملازمة لأي نظام رقابي حيث لا يوجد نظام رقابى يمنع الأخطاء بنسبة ١٠٠%.

وفي ضوء تقدير المراجع لكل من الخطر الملازم وخطر الرقابة يحدد المراجع خطر التحريف الجوهري المحيط بإعداد القوائم المالية، ويستطيع تقدير خطر المراجعة المقبول ويقدر المراجع خطر الاكتشاف في ضوء تقديره لكل من خطر المراجعة المقبول وخطر التحريف الجوهري، والذي في ضوئه يحدد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة ويضع خطة المراجعة التي تحقق مستوى الثقة المناسب للتأكيد المعقول المسئول عن تقديمه في مدى عدالة عرض القوائم المالية محل المراجعة، وإذا وجدت معلومات عن المخاطر وفعالية إدارتها ضمن المعلومات المرفقة بالتقرير المالى فإن المراجع مسئول عنها فى ضوء معيار المراجعة المصرى رقم ٧٢٠: المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم التي تمت مراجعتها.

وترى الباحثة أن الدور الحالى للمراجع الخارجى غير كافى نظرًا لزيادة المخاطر التى تواجه الشركات وضرورة إدارتها بفعالية حتى تستطيع الشركات البقاء والاستمرار فى بيئة الأعمال، ولذلك ترى الباحثة أنه هناك دور مرتقب للمراجع الخارجى للتوكيد على تقرير فعالية إدارة المخاطر، ويتطلب بالضرورة قيام مراجعي الحسابات بدورهم بإضفاء الثقة والمصداقية على الإفصاحات الواردة ضمن تقرير فعالية إدارة المخاطروذلك لخدمة أصحاب المصالح من خلال تقديم خدمات التأكيد على مزاعم الإدارة بشأن فعالية إدارة المخاطر التي تواجهها وبشأن تحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية.

ويُمكن توضيح مشكلة البحث من خلال الشكل التالي[1]:

شكل رقم (١) يوضح المشكلة الرئيسة للبحث

المصدر: إعداد الباحثة.

أهداف الدراسة:

وضع إطار مقترح لدور المراجع الخارجي بشأن التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وأثره على قرارات أصحاب المصالح.

ويتحقق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- دراسة الوضع الحالي لإفصاح منشأة الأعمال والشركات عن فعالية إدارة المخاطر.

٢- دراسة ماهية الدور التوكيدي للمراجع الخارجي بشأن فعالية إدارة المخاطر.

٣- توضيح أثر الدور المرتقب للمراجع الخارجي بشأن التوكيد على فعالية إدارة المخاطر على قرارات أصحاب المصالح.

٤- وضع إطار مقترح لدور المراجع الخارجي بشأن التوكيد على فعالية إدارة المخاطر.

٥- اختبار ملاءمة الإطار المقترح لتفعيل دور المراجع الخارجي بشأن التوكيد على فعالية إدارة المخاطر.

---

(١) المصدر: إعداد الباحثة.

فـــروض الـــدراســـة:

١- يمكن لإدارة الشركة أن تعد تقارير سنوية أو فترية (نصف سنوية أو ربع سنوية) بشأن فعالية إدارة المخاطر.

٢- يمكن للمراجع الخارجى أن يقدم خدمات التوكيد على فعالية إدارة المخاطر.

٣- تقديم المراجع لخدمات التوكيد على فعالية إدارة المخاطر يؤثر إيجابيا على قرارات أصحاب المصالح.

٤- يمكن اقتراح إطار لتقديم المراجع الخارجى لخدمات التوكيد على فعالية إدارة المخاطر.

٥- يمكن اختبار مدى ملاءمة إطار تقديم المراجع الخارجى لخدمات التوكيد على فعالية إدارة المخاطر.

حـــدود الـــدراســـة:

- تقتصر الباحثة في تناولها لتقارير الشركات بشأن فعالية إدارة المخاطر على شركات المساهمة غير المالية المسجلة في بورصة الأوراق المالية.
- لن يتناول البحث الدور الاستشاري للمراجع الخارجي بشأن إدارة المخاطر إلا في الحدود التي تخدم أغراض البحث.
- لن تتناول الباحثة أثر تقديم المراجع لخدمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر على مراجعة القوائم المالية السنوية إلا في الحدود التي تخدم أغراض البحث.

خطـــة الـــدراسة

الفصل الأول: التقرير عن فعالية إدارة المخاطر في ضوء الإصدارات المهنية وهيئات الحوكمة.

- **المبحث الأول:** ماهية فعالية إدارة المخاطر.
- **المبحث الثاني:** دراسة تحليلية لمشكلات قياس المخاطر وأثرها على التقرير عن فعالية إدارة المخاطر وجهود المنظمات المهنية ذات العلاقة.
- **المبحث الثالث:** الوضع الحالي لتقرير شركات المساهمة المصرية عن فعالية إدارة المخاطر ومقترحات تطويره.

الفصل الثاني: دور المراجع الخارجي في التوكيد على فعالية إدارة المخاطر.

- **المبحث الأول:** ماهية الدور التوكيدي للمراجع الخارجي لفعالية إدارة المخاطر.
- **المبحث الثاني:** التوكيد على فعالية إدارة المخاطر في ضوء الإصدارات المهنية الدولية والمحلية.
- **المبحث الثالث:** أثر توكيد المراجع الخارجي لفعالية إدارة المخاطر على قرارات أصحاب المصالح.

الفصل الثالث: الإطار المقترح لتوكيد المراجع الخارجي على فعالية إدارة المخاطر.

- **المبحث الأول:** تخطيط توكيد المراجع الخارجي على فعالية إدارة المخاطر.
- **المبحث الثاني:** جمع أدلة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر.
- **المبحث الثالث:** تقرير توكيد المراجع الخارجي على فعالية إدارة المخاطر.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لاختبار ملاءمة الإطار المقترح للتوكيد على فعالية إدارة المخاطر.

المبحث الأول: عناصر ومحددات الدراسة التطبيقية.

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي للبيانات ونتائج اختبار فروض الدراسة.

ويمكن للباحثة تناول موضوع البحث كالتالى:

حظى موضوع الإفصاح عن المخاطر وفعالية إدارتها باهتمام محلي كبير، وخاصة في الإصدار الأخير لدليل حوكمة الشركات، ونتيجة لذلك الاهتمام أصبح هناك ضرورة لتوافر نظام فعال لإدارة المخاطر داخل كل شركة يتفق مع المعايير المهنية الدولية، وإعداد تقرير عن فعالية إدارة المخاطر أصبح أمرًا هامًا وملحًا.

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر:

تعددت مفاهيم إدارة المخاطر ومنها ما يلى:

عرفها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA, 2003) بأنها: "عملية مستمرة يتم من خلالها التعرف على المخاطر وتحديدها وموا جهتها، واتخاذ القرار بشأنها وذلك بهدف قياسها من أجل مراقبتها، والتحكم فيها والسيطرة عليها، وتدعيم عملية اتخاذ القرار، وتقديم تقرير عنها وعن الفرص والتهديدات المتاحة بالإضافة إلى وضع خطط استراتيجية أكثر فعالية تؤدى إلى المساهمة في تعظيم قيمة الشركة".(١)

كما عرفتها لجنة: (COSO, 2004) بأنها: "عملية يتم تفعيلها بواسطة مجلس الإدارة والإدارة العليا، وباقي العاملين بالشركة على المستوى الاستراتيجي، وتُصمم بغرض تعريف الأحداث الهامة التي يمكن أن تؤثر على الشركة، وتحديد المخاطر المتعلقة بها بهدف توفير تأكيد معقول بأن هذه المخاطر في الحدود التي يمكن أن تقبلها الشركة وتكون غير مؤثرة على تحقيق الأهداف".(٢)

ومن ثم يمكن للباحثة وضع تعريف لإدارة المخاطر كما يلي:

إدارة المخاطر هي عملية مستمرة وفعالة لضمان تحديد وقياس ومواجهة المخاطر المؤثرة على تحقيق أهداف الشركة، وذلك في كل مستوى من مستويات الشركة، ومن خلال التعامل الفعال مع ظروف عدم التأكد المحيطة بممارسة النشاط.

---

(1) IIA (The Institiute of Internal Auditors), "International Standards for Professional Practice for Internal Auditing", Florida, 2003, P. 7, **Available at: www,theria.org/quidance/standardsandquidance.**

(2) COSO (The Committee of Sponsoring Organization), "Enterprise Risk Management-Integrated Framework: Excutives Summary", 2004 , **Op. Cit.**, P. 2.

ومما سبق ترى الباحثة: أن مفهوم إدارة المخاطر تطور بشكل كبير حيث انتقل من التركيز على مواجهة كل نوع من أنواع المخاطر بصورة منفردة إلى إدارة مخاطر الشركة بصورة متكاملة، وذلك بالتركيز على المخاطر الرئيسة أو الحرجة أو الجوهرية التي تهدد الشركة سواء كانت مخاطر مالية أو غير مالية وذلك يعبر عن المفهوم المتكامل لإدارة المخاطر بالشركة ككل، (ERM: Enterprise Risk Management).

ثانياً: مكونات إدارة المخاطر وفقًا لأهم أُطر إدارة مخاطر المؤسسات:

يمكن توضيح مكونات إدارة المخاطر وفقًا للإطار المتكامل للجنة COSO:

أكد الإطار المتكامل للجنة (COSO) على ضرورة إدارة المخاطر بصورة متكاملة وليس بإدارة كل نوع من المخاطر بصورة منفردة، وذلك في ظل الأخذ في الاعتبار المخاطر المالية وغير المالية، وتتكون إدارة المخاطر طبقًا لإطار لجنة COSO من ثمانية مكونات مترابطة فيما بينها وهي[1]:

١- **البيئة الداخلية Internal Environment:** تعبر عن الاتجاه العام للشركة ووعي وتصرفات أعضاء مجلس الإدارة، فيما يتعلق بالمخاطر وأهمية إداراتها لتحقيق الأهداف، وتوجد عدة مكونات فرعية لهذا المكون وهى، تؤسس إدارة المنظمة فلسفة فيما يتعلق بإدارة المخاطر **Risk Management Philosophy**، الرغبة فى المخاطرة (Risk Appetite)، تأسيس ثقافة إدارة المخاطر في المنظمة، مجلس الإدارة (Board of Director) مجلس الإدارة له دور هام للغاية فى الإشراف على إدارة مخاطر المنشأة وتوجيهها.

٢- **وضع الأهداف Objective Setting:** وهي عملية وضع الأهداف التي تدعم وتصف رسالة الشركة (Entity's Mission) وتتسق مع المستوى المقبول والمقدر لإدارة المخاطر، وتوصيلها إلى كل مستويات

---

(1) Review at:

- COSO (The Committee of Sponsoring Organization), "Enterprise Risk Management-Integrated Framewor"k,Sep 2004, PP. 2-86.
- Robert R. Moeller," COSO Enterprise Risk Management Establishing Effective Governance, Risk, and Compliance Processes", **John Wiley & Sons, Inc**, Second Edition 2011,pp.55-87.
- Sime Curkovic, Thomas Vincent Scannell, Bret J.Wangner, & Michael J. Vitek," Supply Chain Risk Management within the Context of COSO's Enterprise Risk Management Framework ",Journal of Business Administration Research, Vol. 2, No. 1,2013,p.17.
- Jovan Krstic, Milica Dordevic," INTERNAL CONTROL AND ENTERPRISE RISK MANAGEMENT – FROM TRADICIONAL TO REVISED COSO MODEL" , **ECONOMIC THEMES** , Vol.50, No.2,2012, pp.154-157.
- داليدا محمد عادل الدوياتي، قياس مدى تطبيق إطار إدارة المخاطر المتكامل- دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني والخمسون، الجزء الثالث، العدد الثاني، يوليو ٢٠١٥، ص ٢٦٣.

الشركة، وتقسم أهداف المنشأة إلى أربع مستويات هي[1]:أهداف استراتيجية: وهي أهداف عالية المستوى تحقق رؤية ورسالة الشركة، **أهداف تشغيلية:** وهي الأهداف التي تدعم تحقيق الاستخدام الكفء والفعال لموارد الشركة، **أهداف التقرير:** وهي الأهداف التي تدعم موثوقية التقارير المالية وغير المالية بالمنشأة، **أهداف الامتثال:** وهي التي تدعم الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، ويسمح هذا التصنيف لإدارة المنشأة بالتركيز على المخاطر المختلفة التي تواجه المنشأة والتى تعوق تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية وأهداف الإمتثال وأهداف موثوقية التقارير المالية وغير المالية، ومن الضرورى أن يتم تحديد الأهداف فى ضوء استراتيجية الشركة، وأن يتم تحديد الأهداف فى ضوء رغبة الشركة في المخاطرة.

٣- **تحديد الأحداث Events Identification:** وهي عملية تحديد الأحداث الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على إنجاز الأهداف، مع التمييز بين المخاطر والفرص، فيمكن أن تؤثر الأحداث على تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر وتحقيق أهداف المنشأة، فالأحداث يُمكن أن تكون موجبة أو سلبية أو كليهما ومن الضرورى أن تقوم المنشأة بعمليات قوية لرصد هذه الأحداث وتحديد ما إذا كانت مواتية أو غير مواتية.

٤- **تقدير المخاطر Risk Assessment:** وهي عملية تحديد وتحليل وتقدير للمخاطر التي تعوق تحقيق أهداف الشركة، مع الأخذ في الاعتبار الاحتمال والتأثير كأساس لتحديد الكيفية التي يجب أن تدار بها المخاطر.

وبذلك يمكن التعبير عن مستوى أو درجة الخطر بالمعادلة التالية:

مستوى أو درجة المخاطر = درجة تأثير الخطر × احتمال حدوث الخطر

يسمح تقييم المخاطر للمؤسسة بالنظر إلى مدى تأثير الأحداث المتعلقة بالمخاطر المحتملة على تحقيق المنشأة لأهدافها، وبناء على الاحتمالية والتأثير يتم تقسيم المخاطر إلى مخاطر مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة ويتم تقييم المخاطر من منظورين:

- الاحتمالية Likelihoods. - التأثير Impact.

ويمكن تقسيم المخاطر من حيث احتمالية الحدوث ودرجة التأثير إلى مخاطر مرتفعة، مخاطر متوسطة، مخاطر منخفضة ويتم توضيحها من خلال الشكل التالي[2]:

---

(1) COSO (The Committee of Sponsoring Organization), **"Internal control- Integrated Framework: Excutive Summary"**, 2013, P. 3

(2) Review at:

- "Applying COSO'S Enterprise Risk management- Integrated Framework", sep 2004, produced by The institute of Internal Auditors ,Available at: **www. Coso.org**
- Robert R Moeller. MOELLER, **op.cit**, p.61

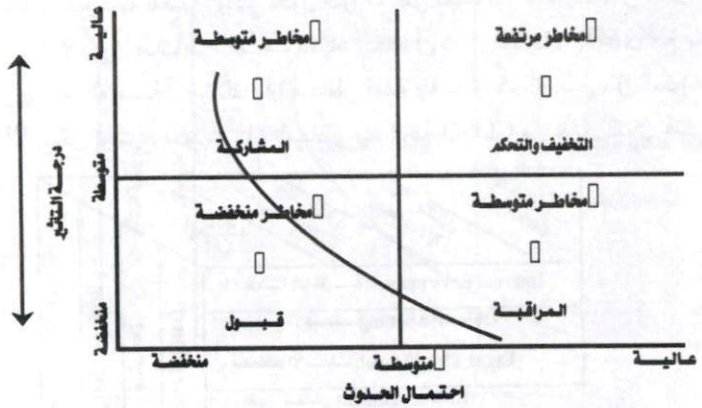

شكل رقم (٢): يوضح تقدير المخاطر وفقًا لإحتمال الحدوث ودرجة التأثير

٥ – **الاستجابة للمخاطر Risk Response**: هي عملية اختيار الطريقة أو الطرق المناسبة لمواجهة وإدارة المخاطر من بين مجموعة الطرق المتاحة (كالتجنب Avoidance، والقبول Acceptance، والتخفيف Reduction، والاقتسام أو المشاركة Sharing، أو نقل المخاطر من خلال التأمين ضدها)

٦ – **الأنشطة الرقابية Control Activities**: يقصد بالأنشطة الرقابية هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة والتي من شأنها أن تعمل على تحقيق أهداف الشركة المحددة، وكذلك تعمل على التأكد من أن الطريقة أو الطرق المختارة لمواجهة المخاطر يتم تنفيذها والقيام بالضوابط الضرورية للتعرف على المخاطر التي تعوق تحقيق الشركة لأهدافها، ومن ثم العمل على تخفيضها إلى أقل مستوى ممكن، وهى أيضاً السياسات والإجراءات الضرورية لضمان تنفيذ الاستجابات المحددة للمخاطر ويجب أن ترتبط أنشطة الرقابة ارتباطاً وثيقًا بالاستجابة للمخاطر، فيجب أن تختار إدارة المنشاة أنشطة الرقابة اللازمة لضمان تنفيذ استجابات المخاطر بطريقة فعالة وفى الوقت المناسب

٧ – **المعلومات والاتصال Information and Communication**: وهي عملية تحديد المعلومات الملائمة، والحصول عليها، وتبادلها بالشكل وفي الوقت الذي يساعد الأفراد على القيام بمسئولياتهم، وكذلك تحدد الإدارة المعلومات ذات الصلة بالمخاطر وإدارتها وتنقلها في شكل وإطار زمني يُمكِّن الأفراد من تنفيذ مسئولياتهم نحو إدارة المخاطر بفعالية، يحدث الاتصال بشكل واسع ويتدفق إلى أسفل وعبر وأعلى المنظمة.

٨ – **المتابعة Monitoring**: وهي مراقبة تنفيذ كل عمليات إدارة المخاطر أولًا بأول، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية، ويتم تحقيق ذلك عن طريق أنشطة مستمرة، أو إجراء عمليات تقويم مستقلة أو عن طريق الجمع بين الأسلوبين.

وتعني فعالية إدارة المخاطر تحديد ما إذا كانت المكونات الثمانية تعمل بشكل فعال بمعنى أن الفعالية هي حكم ناتج عن تقييم ما إذا كانت المكونات الثمانية موجودة وتعمل بفعالية، وبالتالي فإن المكونات الثمانية هي أيضا

معايير لإدارة مخاطر المؤسسة بفعالية، ولكي تكون إدارة مخاطر المؤسسة فعالة يجب أن تعمل المكونات الثمانية بشكل صحيح بحيث لا يكون هناك نقاط ضعف مادية، ويجب أن تعمل المكونات بالتكامل مع استراتيجية المؤسسة وأهدافها، ويكون بإمكان المؤسسات امتلاك إدارة مخاطر فعالة طالما أن كل عنصر من المكونات موجود ويعمل بشكل صحيح".[1] ويمكن توضيح مكونات إدارة المخاطر وفقًا للجنة COSO من خلال الشكل التالي[2]:

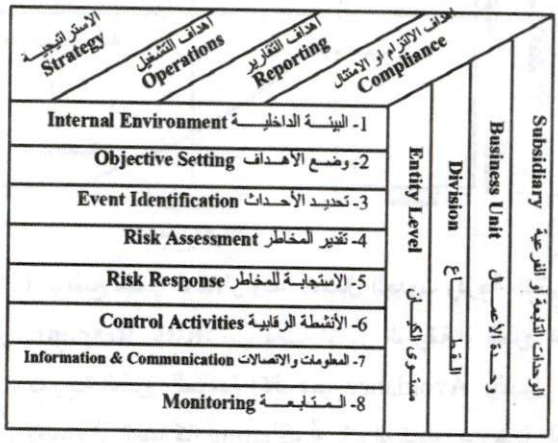

شكل رقم (٣)

يوضح مكونات إدارة المخاطر وفقًا لإطار لجنة *COSO*

ثالثاً: مفهوم قياس المخاطر:

ويُمكن تعريف عملية قياس المخاطر على النحو التالي[3]:

- عملية تعكس لإدارة الوحدة الاقتصادية حجم الخسائر التي قد تنجم عن تحقق الخطر ومدى تأثير ذلك على قيم العوائد الخاصة بها.

---

(1) COSO (The Committee of Sponsoring Organization), "Enterprise Risk Management-Integrated Framework: Executives Summary", 2004, **Op. Cit.**, P5.
(2) Ibid, P. 5.
(3) Review at:

- Torben G. Andersen, Tim Bollerslev, Peter F. Christoffersen, and Francisx. Diebold, **"Financial Risk Measurement for Financial Risk Management"**, National BUREAU of Economic Research, 2012, PP. 2 – 3.
- ReR. Nat. Wolfgang Hardle, "**Measuring Risk with Expectile based Expected Shortfall Estimates"**, Philipp Gschopf, 2014, PP. 1 – 7.
- Darrell Duffie and Kenneth J. Singleton, **"Credit Risk Pricing Measurement, and Management"**, Princeton University Press, 2003, P. 29.
- الفريد وديع بطرس، أحمد حسن عامر، "إطار فكري لتقييم المخاطر المصرفية: دراسة نظرية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ٢٠١٥، ص ٥٥٥

- بأنها تقييم احتمالات ومدى حجم المخاطر التي تتعرض لها الشركة في ظل تحدي كيفية تحديد الخسائر المحتملة القابلة للقياس الكمي.
- هي بمثابة تقنية استخدام الأدوات والأساليب الكمية الهامة لقياس والتحكم في المخاطر التي تواجه الشركة، وذلك بدعم كل الأطراف المسئولة عن إدارة المخاطر داخل الشركة من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ومديري المخاطر.
- هي أداة لقياس المخاطر المالية في الأسواق المالية فهي تقيس مخاطر محفظة الأوراق المالية، وخسائر محافظ الأوراق المالية للشركة من خلال أسلوب القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk: VAR) والأساليب الكمية الأخرى.

ويمكن للباحثة تعريف عملية قياس المخاطر على أنها العملية التي يتم من خلالها قياس المخاطر الجوهرية التي تتعرض لها المنشأة وتعوق تحقيق أهدافها، وذلك باستخدام الأساليب الكمية والنوعية جنبًا إلى جنب، حتى تتمكن إدارة المنشأة من وضع استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر، وليس التعامل بصورة منفردة مع كل نوع من أنواع الخطر فما لا يمكن قياسه كميًا يمكن التعبير عنه بصورة وصفية، حيث إن عملية القياس هي الخطوة الهامة والمؤثرة في مجال الإفصاح عن المخاطر وإداراتها بشكل فعال، فالمنشآت تُحدد المخاطر الجوهرية التي تتعرض لها، وتقوم بقياسها وتحدد أسلوب إدارتها وتُفصح عن المخاطر ونتائج الإدارة الفعالة لها.

رابعاً: الوضع الحالي لتقرير شركات المساهمة المصرية عن فعالية إدارة المخاطر ومقترحات تطويره:

قامت الباحثة بعرض نماذج من الإفصاحات عن المخاطر وفعالية إدارتها ضمن عينة من شركات المساهمة غير المالية المقيدة فى مؤشر Egx30 حيث قامت الباحثة بدراسة واقع الإفصاح عن المخاطر وفعالية إدارتها ضمن التقارير المالية، وتقارير الحوكمة، وتقارير مجلس الإدارة، وأيضًا إفصاحات الشركات عن المخاطر وفعالية إدارتها ضمن الموقع الإليكترونى للشركات.

ومثال على تلك الإفصاحات ما يلى:

١- إفصاحات شركة ابن سينا فارما [١]:

الإفصاح عن المخاطر وفعالية إدارتها فى التقارير المالية:

أفصحت الشركة عن المخاطر المالية التالية وسياسات إدارة تلك المخاطر: مخاطر الائتمان، مخاطر تقلبات اسعار الصرف، مخاطر السيولة، مخاطر تقلبات أسعار الفائدة

---

(١) الموقع الإليكتروني لشركة ابن سينا فارما متاح على الرابط: www.ibnsina-pharma.com

لم تفصح الشركة عن المخاطر غير المالية مثل: مخاطر الأعمال، مخاطر التشغيل، مخاطر السمعة، مخاطر الإستراتيجية، ولكنها أفصحت عن مخاطر الدعاوى القضائية المرفوعة على الشركة ومخاطر فيروس كورونا على عملياتها وأنه لم يؤثر تأثير جوهرى على القوائم المالية للفترة الحالية.

الإفصاح عن المخاطر وفعالية إدارتها فى تقرير الحوكمة: أفصحت الشركة عن تقييمها للمخاطر على مستوى الشركة والعمل على إدارتها بفعالية، تتوزع عملية إدارة المخاطر بالشركة على عدد من الإدارات مثل: إدارة الائتمان، الجودة، التأمين، الالتزام، ولاتوجد بالشركة إدارة مستقلة للمخاطر، كما لاتوجد لجنة لإدارة المخاطر ضمن اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة.

الإفصاح عن المخاطر وفعالية إدارتها فى تقرير مجلس الإدارة: أفصحت الشركة عن اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ولا توجد ضمنها لجنة إدارة المخاطر وكذلك أفصحت عن ان لا توجد إدارة مستقلة للمخاطر ولا توجد ضمن الإفصاحات الواردة بتقرير مجلس الإدارة إفصاحات عن المخاطر وفعالية إدارتها.

إفصاحات اخرى على الموقع الإلكتروني: أفصحت الشركة عن رؤية الشركة واستراتيجياتها وسياساتها وأهدافها وأفصحت عن وجود سياسة لإدارة المخاطر بالشركة ويتم مراجعة سياسة إدارة المخاطر بصفة دورية ومن بين أهداف الشركة تدريب العاملين للعمل على تنمية بيئة رقابية منضبطة للحد من المخاطر.

٢- إفصاحات شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية[١]:

الإفصاح عن المخاطر وفعالية إدارتها فى التقارير المالية: أفصحت الشركة عن المخاطر المالية التالية وسياسات إدارة تلك المخاطر: مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، مخاطر تقلبات أسعار الأسهم، مخاطر تقلبات أسعار السلع لم تفصح الشركة عن المخاطر غير المالية مثل: مخاطر الأعمال، مخاطر التشغيل، مخاطر القانونية والتنظيمية، المخاطر الإستراتيجية ضمن التقارير المالية وإيضاحاتها المتممة، وقامت الشركة بالإفصاح عن مخاطر انتشار فيروس كورونا على أعمالها حيث إنخفض معدل التصدير وأثر ذلك على مبيعات التصدير، وانخفاض أسعار البيع فى السوق المحلى وتحملت الشركة مصاريف إضافية لاتخاذ التدابير اللازمة للحد من الوباء ووقاية العاملين للحفاظ على ضمان سير أعمال الشركة بكفاءة ولكن أفصحت عن مخاطر التشغيل على الموقع الإلكتروني.

الإفصاح عن المخاطر وفعالية إدارتها فى تقرير الحوكمة: تم دمج مهام لجنة المخاطر المتعلقة بالائتمان، والسمعة ونظم المعلومات، وحماية البيانات للجنة المراجعة، تم دمج مهام لجنة المخاطر المتعلقة

---

(١) الموقع الإليكتروني لشركة أبو قير للأسمدة متاح على الرابط: www.abuqir.net

بالتشغيل ومخاطر السوق للجنة التنفيذية، كما يتم حاليا إدارة المخاطر المختلفة من خلال الإدارة العليا لكافة القطاعات، كما تقوم كل من لجنة المراجعة واللجنة التنفيذية بتلقى تقارير دورية عن المخاطروكما تقوم الشركة حاليا بدراسة تأسيس لجنة مستقلة لإدارة المخاطر.

الإفصاح عن المخاطر وفعالية إدارتها فى تقرير مجلس الإدارة: أفصحت الشركة عن اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ولا توجد ضمنها لجنة إدارة المخاطرولكن جارى دراسة تشكيل لجنة إدارة مخاطر مستقلة وكذلك أفصحت عن ان لاتوجد إدارة مستقلة للمخاطر ولا توجد ضمن الإفصاحات الواردة بتقرير مجلس الإدارة إفصاحات عن المخاطر وفعالية إدارتها.

إفصاحات اخرى على الموقع الإلكتروني: أفصحت الشركة عن وجود خطط وسياسات لإدارة المخاطر بالشركة، ومن بين أهداف الشركة وضع مؤشرات محددة لقياس ومتابعة وملاءمة ومراقبة المخاطر، وكذلك من بين أهدافها قياس مدى استمرارية وملاءمة وفعالية السياسات الخاصة بإدارة المخاطر.

جوانب القصور في الإفصاح الحالي عن المخاطر وفعالية إدارتها ومقترحات تطويرها:

٣- ترى الباحثة أنه يُمكن عرض جوانب القصور فى الإفصاح الحالى عن المخاطر وفعالية إدارتها من خلال النقاط التالية:

- يوجد قصور فى الإفصاح الحالى عن المخاطر غير المالية فالإفصاح عن المخاطر غير المالية فى التقارير السنوية للشركات لايزال منخفض، حيث أنه إفصاح اختياري ولا تُوجد معايير ملزمة كما هو الحال فى معايير المحاسبة التى تنظم وتحكم الإفصاح عن المخاطر المالية، وكذلك لا تتوافر إرشادات تنظم الإفصاح عن المخاطر غير المالية كما هو الحال فى المخاطر المالية.
- يوجد قصور فى الإفصاح عن الأساليب المستخدمة فى قياس المخاطر المالية وغير المالية سواء كانت أساليب إحصائية ونماذج كمية أو أساليب أخرى مثل مؤشرات المخاطر الرئيسة.
- يوجد قصور فى الإفصاح عن الأنشطة الرقابية التى تقوم بها الشركة من أجل مراقبة المخاطر والحد منها وجعلها ضمن الحدود المقبولة للمخاطر.
- يوجد قصور فى الإفصاح عن سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر غير المالية المتبعة فى الشركة.
- يوجد قصور فى الإفصاح عن رأس مال المخاطر وموازنة الشركة المُعدة لإدارة المخاطر المالية وغير المالية.
- يوجد قصور فى الإفصاح عن المؤشرات والمعايير المستخدمة من قبل الشركة لتحقيق فعالية إدارة المخاطر مثل معيار الإطار المتكامل للجنة (COSO: ERM) بمكوناته الرئيسة والفرعية وذلك فى ضوء أهداف الشركة.

- يوجد قصور فى الإفصاح عن عمليات إدارة المخاطر من تحديد المخاطر ورصدها وتقيمها بناءً على الاحتمالية والأثر ومعالجتها باستخدام الإستراتيجية المناسبة.
- يوجد قصور فى إفصاحات الشركة عن مستوى نضج إدارة المخاطر بها وكيف يتم تحديده وقد عرضت الباحثة ضمن الإطار المقترح لتقرير فعالية إدارة المخاطر جدول يمكن من خلاله قيام الشركة بتحديد مستوى نضج إدارة المخاطر.
- لا يوجد تقرير منفصل خاص تُصدره الشركات بشأن الإفصاح عن المخاطر وفعالية إدارتها وإنما هى إفصاحات متفرقة فى التقارير التى تُصدرها الشركات، مما قد يؤثر على وصول المعلومات الخاصة بالمخاطر وفعالية إدارتها لأصحاب المصالح ويؤثر على قرارتهم.
- لا يوجد تقرير توكيد من قبل المراجع الخارجى خاص بالتوكيد على فعالية إدارة المخاطر، ولا يوجد فقرة خاصة بالمخاطر وفعالية إدارتها ضمن التقرير الحالى للمراجع الخارجى، مما قد يؤثر بالسلب على قرارات أصحاب المصالح، حيث ان رأى المراجع يُضفى الثقة والمصداقية على المعلومات التى تُفصح عنها الشركات بشأن فعالية إدارة المخاطر.

٤- كما ترى الباحثة أنه يُمكن معالجة جوانب القصور فى الإفصاح الحالى عن المخاطر وفعالية إدارتها من خلال النقاط التالية:

- من الضرورى أن تقوم الشركات بزيادة المعلومات المُفصح عنها بشأن المخاطر وفعالية إدارتها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وعدم الإكتفاء بالإفصاح النوعى فقط ولكن لابد من توفير إفصاحات كمية بجانب الإفصاحات النوعية حتى يتمكن المستثمرون وأصحاب المصالح الأخرون من اتخاذ قرارتهم.
- من الضرورى قيام الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئات الأخرى المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة بإصدار إرشادات وتعليمات ونماذج إرشادية لكيفية الإفصاح عن المخاطر وفعالية إدارتها سواء كانت مخاطر مالية أو غير مالية.
- إصدار الهيئة العامة للرقابة المالية لإطار متكامل للإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية ولو على مستوى القطاعات مثل قطاع شركات الأسمنت، قطاع شركات البترول، قطاع شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من القطاعات حتى يُمكن للشركات الاسترشاد به وتشجيعها على زيادة إفصاحاتها عن المخاطر وفعالية إدارتها.
- الإفصاح عن النماذج الإحصائية المستخدمة فى قياس المخاطر مثل القيمة المعرضة للخطر، وتحليل الحساسية، وتقديم معلومات أكثر تفصيلاً لهذه النماذج وتحليلات لها وذلك لخدمة متخذى القرارات.

- الإفصاح عن المخاطر وفعالية إدارتها على الموقع الإلكتروني لتسهيل حصول متخذى القرارات على المعلومات بشأن المخاطر وفعالية إدارتها.
- الإفصاح عن خبرات الشركة السابقة فى عمليات إدارة المخاطر والإفصاح عن المخاطر التى تم إدارتها والمخاطر المتبقية.
- تطوير قواعد قيد شركات المساهمة فى البورصة بحيث تشمل ضرورة الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية وفعالية إدارتها وذلك كشرط للقيد بالبورصة.
- الإفصاح عن مؤشرات فعالية إدارة المخاطر والإطار المرجعى الذى تتبناه الشركة لتحقيق فعالية إدارة المخاطر بها.
- قيام البورصة المصرية بتدشين مؤشر جديد للشركات المقيدة للبورصة بعنوان: الشركات الأكثر إفصاحا عن المخاطر وفعالية إدارتها، وضع أوزان ترجيحية للشركات لإدراجها ضمن المؤشر الجديد، وذلك لتشجيع الإفصاح عن المخاطر وفعالية إدارتها وضمان استدامة وبقاء الشركات فى بيئة الأعمال.
- إصدار الشركات لتقرير منفصل عن المخاطر وفعالية إدارتها يتلافى جوانب القصور فى الإفصاح الحالى، حيث تبين أنه لا يوجد تقرير منفصل تقوم الشركات من خلاله بالإفصاح عن المخاطر وفعالية إدارتها.

خامساً: الإطار المقترح لتقرير فعالية إدارة المخاطر والذي سيكون محل توكيد المراجع الخارجي:

يُمكن توضيح عناصر تقرير فعالية إدارة المخاطر كالتالي[1]:

أ) **نبذة عن الشركة:** تقوم الشركة بعرض معلومات مثل تأسست شركة (أسم الشركة.....) كشركة مساهمة مصرية خاضعة للأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقد تم قيد الشركة بالسجل التجاري رقم.....وبتاريخ.....وبدأت الشركة مزاولة نشاطها في تاريخ.....ولمدة..... ....سنة، وقد تم قيد الشركة بالبورصة المصرية بتاريخ.....، ويتمثل عرض

---

(١) يراجع في ذلك:
- وزارة المالية، "الدليل الاسترشادي لإدارة المخاطر– المبادئ الاساسية والممارسات التوجيهية"، ٢٠١٩، ص١١.
- صندوق النقد العربى، "نموذج تطبيقي لمنهجية تقييم نضج إدارة المخاطر بالمؤسسات"، ٢٠١٩ ، ص ص ٥-٨.
- بورصة عمان، "الدليل الاسترشادي حول اعداد تقارير الاستدامة"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥-١٤.
- الشركة السعودية للصناعات الاساسية سابك ."تقرير الاستدامة ٢٠١٩"، ص ص ١-٨٣.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، مركز المديرين المصري"، الدليل المصري لحوكمة الشركات، الإصدار الثالث، ٢٠١٦، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١- ٤٧.

الشركة (على سبيل المثال) في صناعة جميع أنواع الأسمدة والكيماويات وعلى الأخص المخصبات الكيماوية والمواد الأخرى المرتبطة بها والمشتقة منها أو اللازمة لصناعتها وتعبئتها وشرائها وبيعها والإتجار فيها داخل وخارج مصر، ويبلغ رأس المال المرخص به..... جنيه مصر كما يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع.....جنيه مصري، يبلغ عدد أسهم الشركة الحالي.....سهم، وتبلغ القيمة الأسمية للسهم.....جنيه للسهم الواحد.

ب) وقد تقوم الشركة بعرض اهم المخاطر الرئيسة التى تواجهها ومؤشرات الأداء الخاصة بها من خلال الجدول التالى[1]:

جدول رقم (١): يوضح أهم المخاطر التي تواجهها الشركة ومؤشرات الآداء الخاصة بها

نـــوع المخاطـــر	مـــؤشـــــرات الأداء
مخاطر الائتمان	مثل: تقليل خسائر الائتمان عن العام السابق بنسبة ٥%.
مخاطر تقلبات أسعار الصرف	مثل: الوصول بها للحدود المقبولة للمخاطر والتى تم تحديدها من قبل إدارة الشركة.
المخاطر التشغيلية	مثل: تقليل المخاطر التشغيلية.
مخاطر الأعمال	مثل: تخفيض هذه المخاطر بنسبة ١٠%

ج) **كلمة رئيس مجلس الإدارة:** كلمة يوضح فيها التحديات التى واجهت الشركة والأساليب المتبعة لمواجهة هذه التحديات ومستوى النجاح فى إدارة التحديات والمخاطر والرؤية المستقبلية للشركة بشأن إدارة المخاطر والتحديات التى تواجه الشركة.

د) **المقومات الأساسية لإدارة المخاطر:** يوجد بالشركة العديد من المقومات الأساسية لتحقيق فعالية إدارة المخاطر بالشركة مثل وجود نظام رقابة داخلية قوى وفعال، وجود إدارة مخاطر مستقلة داخل الشركة، إدارة حوكمة، إدارة الالتزام، لجنة حوكمة، لجنة التزام، لجنة مراجعة، لجنة مخاطر، وتحديد عوامل فعالية هذه الجان من حيث: استقلالية اللجنة، عدد أعضاء اللجنة، الاجتماعات الدورية، تقارير دورية، وتوضيح مهام ومسئوليات إدارة المخاطر ولجنة المخاطر داخل الشركة كالتالى:

مهام إدارة المخاطر المستقلة وفقاً لقواعد الحوكمة:

تحليل المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة، وإجراء هذا التحليل بدقة وفي وقت مناسب ومبكر، تحديد مستوى المخاطر الذي يُمكن للشركة قبوله من حجم المخاطر المختلفة التي قد تواجه الشركة، وضع سياسة للمخاطر ومؤشرات محددة لقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر المحيطة بالشركة، قياس مدى استمرار ملاءمة وفعالية السياسات فيما يختص بقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر.

---

(١) المصدر: الباحثة.

و) مهام ومسئوليات لجنة المخاطر تقوم الشركة بتوضيح مهام لجنة المخاطر وفقاً لقواعد الحوكمة:

وضع الأُطر التنفيذية والإجراءات والقواعد التي يعتمدها المجلس، واللازمة للتعامل مع كافة أنواع المخاطر التي قد تواجه الشركة، مساعدة مجلس الإدارة في تحديد وتقييم مستوى المخاطر المُمكن للشركة قبوله، والتأكد من عدم تجاوز الشركة للحدود المقبولة للمخاطر، الإشراف والتحقق من مدى فعالية إدارة المخاطر بالشركة في تنفيذ الأعمال المسندة إليها، والتأكد من أنها تقوم بشكل كافي في حدود الاختصاصات المقررة لها، إعداد تقرير دوري عن نتائج أعمالها وتوصياتها للعرض على مجلس الإدارة لاتخاذ اللازم بشأنها

ز) **يتم تقييم وتقدير للمخاطر المالية وغير المالية:** تقوم الشركة بتقييم وتقدير المخاطر المالية، كما يوجد أيضًا تقييم وتقدير للمخاطر غير المالية، كما تقوم الشركة بالعديد من الأنشطة الرقابية على المخاطر المالية لتحقيق فعالية إدارتها وكذلك تقوم الشركة بالعديد من الأنشطة الرقابية على المخاطر غير المالية لتحقيق فعالية إدارتها.

ح) وقد تقوم الشركة بتوضيح أمثلة على الأنشطة الرقابية المنفذة داخل الشركة على المخاطر المالية مثل: (مخاطر الائتمان).

ط) تقوم الشركة بتوضيح الأنشطة الرقابية المنفذة داخل الشركة على المخاطر غير المالية مثل المخاطر القانونية والتنظيمية.

ي) أساليب واستراتيجيات التعامل مع المخاطر: تقوم الشركة باتباع الاستراتيجية المناسبة للتعامل مع كل نوع من أنواع المخاطر التي تواجهها وتتبع الشركة وتتبني الأسلوب المناسب لإدارة المخاطر مثل المشاركة في تحمل المخاطر، أو نقل المخاطر بالكامل لأطراف أخرى مثل شركات التأمين، تخفيض المخاطر إلى المستوى المقبول، تجنب المخاطر وذلك لكل نوع من أنواع المخاطر التى تواجه الشركة.

ك) أساليب قياس المخاطر: تقوم الشركة باستخدام مزيج من الأساليب المناسبة لقياس المخاطر التى تواجهها ومنها الأساليب الإحصائية وأساليب التحليل المالي ومؤشرات المخاطر الرئيسية لقياس المخاطر المالية وغير المالية التي تواجه الشركة.

ن) مؤشرات قياس فعالية إدارة المخاطر: يعتبر هذا الجزء هو الأهم فى تقرير فعالية إدارة المخاطر حيث تعطى المؤشرات معلومات حول أداء الشركة لتحقيق فعالية إدارة المخاطر بالشركة من الضرورى افصاح الشركة عن المؤشرات التى تتبناها للحكم على فعالية إدارة المخاطر بالشركة والمعايير والمبادئ التى تتبناها لتحقيق فعالية إدارة المخاطر مثال: ان تفصح الشركة عن تبنيها للإطار المتكامل للجنة (COSO) بمكوناته الثمانية وما يتبعها من مكونات فرعية وتقوم ببناء مؤشرات الحكم على فعالية إدارة المخاطر وفقا للإطار الذى تتبناه ،وكذلك تبنيها لقواعد الحوكمة ومتطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية.

أهمية التوكيد على فعالية إدارة المخاطر:

يُمكن توضيح أهمية التوكيد على فعالية إدارة المخاطر من خلال النقاط التالية[١]:

١- أنها تقدم ما يُفيد بأن المعلومات المُفصح عنها من قبل المنشآت بشأن فعالية إدارة المخاطر تكون موضع ثقة وخالية من التحيز ويمكن الاعتماد عليها.

٢- زيادة الثقة والمصداقية في المعلومات الخاصة بالمخاطر وفعالية إداراتها وذلك لخدمة متخذى القرارات وأصحاب المصالح.

٣- يؤدي التوكيد على فعالية إدارة المخاطر إلى الحد من الآثار السلبية لعدم تماثل المعلومات.

٤- يؤدي التوكيد على فعالية إدارة المخاطر إلى تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية.

٥- يؤدي إلى ترشيد قرارات منح الائتمان، زيادة الثقة في الشركة وتعزيز سمعتها وإضافة القيمة .

سادسًا: مراحل أداء مهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر في ضوء المعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) بعنوان: مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية:

يُمكن توضيح ذلك من خلال ما يلى[٢]:

يهدف هذا المعيار إلى: وضع المبادئ والإجراءات والإرشادات اللازمة لأداء مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية.

قبول المهمة والاستمرار فيها:

ينبغي على المراجع أن يقبل القيام بمهمة التأكد إذا توافرت الشروط التالية:

أ) إذا كان موضوع المهمة مسئولية طرف بخلاف المستخدم المرتقب أو المراجع.

ب) إذا كان استنادًا على معرفة مبدئية بظروف المهمة لم ينم إلى علمه ما يشير إلى أنه لن يتم الوفاء بمتطلبات الميثاق أو المعايير المصرية لمهام التأكد.

---

(١) يراجع في ذلك:

- على سيد حسين عبدالرحمن البارودى، "دراسة تحليلية لأثر تأكيد تقارير الاستدامة على التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد الثامن، العدد الرابع، ٢٠١٧، ص ٣٢٥.

(٢) الهيئة العامة للرقابة المالية، المعيار المصري رقم (٣٠٠٠): مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٧- ٢٥.

ج) إذا كان المراجع على قناعة بأن الأفراد الذين سيقومون بأداء المهمة يمتلكون الكفاءة المهنية اللازمة.

وهنا تأتي المرحلة الأولى من مراحل أداء مهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر:

تعتبر مرحلة قبول العميل هي الخطوة الأولى في عملية التوكيد المهني على فعالية إدارة المخاطر ويجب على المراجع أن يلتزم بالشروط التي جاءت بالمعيار المصري لقبول المهمة بالإضافة إلى الأمور التالية التي تساعده في اتخاذ قرار بقبول المهمة أو رفضها ويُمكن توضيحها كالتالي[1]:

فهم بيئة أعمال المنشأة، دراسة نزاهة الإدارة، وجود توثيق لإدارة المخاطر، توافر إفصاحات عن فعالية إدارة المخاطر.

التخطيط للمهمة وأدائها في ضوء المعيار الدولي والمصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠):

ينبغي على المراجع أن يقوم بالتخطيط للمهمة حتى يتم أداؤها بكفاءة ويرتبط التخطيط بما يلي:

- وضع استراتيجية شاملة لنطاق المهمة والتركيز عليها وتوقيتها وسيرها.
- وضع خطة للمهمة تتكون من نهج تفصيلي لطبيعة وتوقيت وإجراءات جمع الأدلة الواجب جمعها وأسباب اختيارها، تتنوع طبيعة ومدى أنشطة التخطيط بحسب ظروف المهمة على سبيل المثال، حجم ومدى تشابك أنشطة الشركة والخبرة السابقة للمزاول معها.

وأوضح المعيار أمثلة على الأمور التي يجب دراستها حتى يتم التخطيط الجيد لمهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر: شروط المهمة، خصائص موضوع المهمة والمقاييس المحددة، إجراءات المهمة والمصادر الممكنة للأدلة، تفهم المراجع للمنشأة وبيئتها متضمنًا ذلك مخاطر إمكانية تحريف المعلومات الخاصة بموضوع المهمة تحريفًا هامًا ومؤثرًا، تحديد المستخدمين المرتقبين واحتياجاتهم ودراسة الأهمية النسبية ومكونات خطر مهمة التأكد، متطلبات الأفراد والخبرة بما فيها طبيعة ومدى اشتراك الخبراء.

المرحلة الثانية: مرحلة التخطيط لمهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر:

تمثل مرحلة التخطيط المرحلة الثانية في مهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر، حيث يجب على المراجع كي يقوم بالتخطيط الجيد لمهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر أن يحصل على المعلومات التالية[2]:

---

(١) بدر نبيه أرسانيوس، "تطوير دور مراقب الحسابات في التقرير عن تقييم تقارير الإدارة بشأن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول، مارس، ٢٠٠٨، ص ص ٧٧- ٧٨.

(٢) سهير شعراوي جمعة، مصطفى راشد العبادي، "المراجعة وخدمات التأكيد"، مطبعة أكتوبر الهندسية، ٢٠١٧، ص ص ١١٣- ١٢١. نقل مع التصرف.

أن يحصل على معلومات تفصيلية عن نشاط العميل، ونواحيه الفنية (فهم الشركة وبيئتها):

تركز هذه الخطوة على حصول المراجع على المعلومات التي تُمكنه من فهم البيئة الخارجية والداخلية للعميل، وذلك حتى يستطيع تحديد كافة المخاطر التي يُمكن أن تواجه المنشأة، وبذلك يستطيع تقييم إفصاحات المنشاة عن مخاطرها وعن مزاعم الإدارة بشأن فعالية إدارة المخاطر وهل ما قامت به المنشأة من إفصاح كافي؟ أم أنها أغفلت بعض المخاطر ولم تُفصح عنها، وكذلك لم يتم التعامل معها وإدارتها، ويساعد في عملية التخطيط لمهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر ما يلي:

الاستفسار من الإدارة عن الأمور التالية[1]:

أ) كيف يتم تحديد وتقييم المخاطر؟

ب) كيف يتم التعامل مع المخاطر الهامة؟

ج) هل تم حصر كافة المخاطر ووضعها داخل عملية إدارة المخاطر؟

د) ما هو نوع التوثيق المطبق لدعم عملية إدارة المخاطر؟

هـ) هل هناك طريقة مقبولة للتقرير عن إدارة المخاطر التي تتعرض لها؟

و) هل يتم استخدام التكنولوجيا للمساعدة في التحليل المخاطر وتوصيل المعلومات؟

المرحلـــة الثالثـــة: مرحلة تنفيذ التوكيد المهني على فعالية إدارة المخاطر:

يقوم المراجع الخارجى بما يلي[2]:

ويقوم المراجع بجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة والتي تمثل أساسًا لاستنتاج رأي عن مدى خلو تقرير فعالية إدارة المخاطرمن التحريفات الجوهرية، ويمكن أن يقوم بذلك باستخدام أساليب جمع أدلة الإثبات من استفسارات وملاحظة وإجراءات تحليلية وغيرها من أساليب جمع أدلة الإثبات، والتي يمكن أن تناسب موضوع مهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر.

وفقًا للفقرة ٣٧ من معيار ارتباطات التأكيد ٣٠٠٠:

تختلف طبيعة وتوقيت ومدى الاجراءات لجمع أدلة كافية وملائمة لمهمة تأكد محدود على فعالية إدارة المخاطر، حيث تكون محدودة نسبيا بشكل متعمد مقارنة بمهمة تأكد مناسب على فعالية إدارة المخاطر،

---

(1) Michael Dobler, "National and International Developments in Risk Reporting: May the German Accounting Standard 5 Lead the Way in International?", **Op. Cit.**, PP. 1191-12000.

(٢) يراجع في ذلك:

- محمد فرج ظريف جاب الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧٨-١٧٩.
- عبدالحميد عبدالمنعم عقدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٦٢-٦٤.

وبالنسبة لبعض موضوعات المهام قد يكون هناك معايير محددة لتوفير إرشادات عن الاجراءات المتعلقة بجمع أدلة كافية وملائمة لمهمة تأكد محدود، وفى غياب معيار محدد لمهام التأكد تتنوع الاجراءات لجمع أدلة كافية وملائمة حسب تنوع ظروف المهمة وعلى وجه التحديد موضوع المهمة، واحتياجات المستخدمين المرتقبين، والطرف المُسند للمهمة.

وفقًا (للفقرة: ٧) من معيار ارتباطات التأكيد ٣٤١٠: فى كل من ارتباط التأكيد المعقول والمحدود لفعالية إدارة المخاطر، يختار المراجع بين إجراءات التأكيد، والتى تتضمن الجمع بين: التقصى، والملاحظة، والمصادقة، وإعادة العملية الحسابية، وإعادة الأداء، والإجراءات التحليلية، والإستفسار، إن تحديد إجراءات التأكيد التى سيتم تنفيذها على ارتباط التأكيد على فعالية إدارة المخاطر سواء كان تأكيد معقول أو محدود تتوقف على الحكم المهنى للمراجع الخارجى القائم بعملية التوكيد، وتختلف طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات بشكل كبير من ارتباط لأخر، يكون مستوى خطر مهمة التأكيد أعلى في مهمة التوكيد المحدود على فعالية إدارة المخاطر عنها في مهمة التوكيد المعقول بسبب الطبيعة المختلفة والتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة، ومع ذلك ففي مهمة التوكيد المحدود فإن الجمع بين طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة يكون على الأقل كافيًا للمراجع للحصول على مستوى محدود من التوكيد كأساس للنموذج السلبي لإبداء استنتاجه.

الإجراءات المُمكن تنفيذها لجمع أدلة الإثبات لمهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر:

يمكن توضيحها كالتالى:

١- الاستفسار:

يعتبر الاستفسار من أكثر الأساليب استخداماً لجمع أدلة الإثبات، ويتمثل الاستفسار في البحث عن معلومات من أشخاص ذوي معرفة داخل وخارج الشركة، وأن الاستفسار من العميل يمثل الحصول على معلومات مكتوبة أو شفوية من العميل بالرد على أسئلة محددة بشأن فعالية إدارة المخاطر بالشركة، والاستفسار هو إجراء يُستخدم بتوسع طوال عملية التوكيد على فعالية إدارة المخاطر، ويكون غالبًا مكملاً لأداء إجراءات أخرى فالاستفسار لا يوفر وحده أدلة كافية لاكتشاف تحريفات هامة ومؤثرة بشأن فعالية إدارة المخاطر.

وترى الباحثة أنه من الأمثلة على الاستفسارما يلى:

- الاستفسار من موظفي الشركة عن مدى وجود قنوات اتصال للإبلاغ عن المخاطر فور وقوعها في مختلف الإدارات والهيكل التنظيمي للشركة.
- الاستفسار من موظفي الشركة عن مدى ربط نظام الحوافز بالإبلاغ عن المخاطر وفعالية إدارتها داخل الإدارات المختلفة.
- الاستفسار من الإدارة عن الموارد التي تم تخصيصها وإتاحتها لتحقيق فعالية إدارة المخاطر.

- الاستفسار من الإدارة عن المسئولين عن رفع تقارير المخاطر ونتائج إدارة مخاطر الشركة لمجلس الإدارة.

٢ - الملاحظة:

تتكون الملاحظة من التطلع إلى أحد العمليات أو الإجراءات التي يتم أدائها عن طريق الآخرين، فالملاحظة هي النظر إلى عملية أو إجراء يقوم به آخرون، مثل ملاحظة المراجع لإجراءات الرقابة الإدارية المتخذة من قبل الإدارة للعمل على تخفيض المخاطر التي تواجه الشركة، فالملاحظة تركز على كيف يتم أداء العملية أو الإجراء الرقابي، فعن طريق الملاحظة يمكن للمراجع أن يحصل على فهم لضوابط الرقابة الإدارية الداخلية المتخذة بشأن تحقيق فعالية إدارة المخاطر.

وترى الباحثة أنه من الأمثلة على الملاحظة مايلى:

- ملاحظة الأنشطة المرتبطة بالرقابة على المخاطر المالية وغير المالية.
- ملاحظة الفصل بين الواجبات والسلطات داخل إدارة المخاطر.
- ملاحظة عملية رفع التقارير لمجلس الإدارة.
- ملاحظة تطبيق إجراءات إدارة المخاطر.
- ملاحظة عمل مؤشرات المخاطر الرئيسة بالشركة.

٣ - الفحص المستندي للسجلات والمستندات الخاصة بالمخاطر وإدارتها:

يتمثل ذلك الإجراء في فحص السجلات والمستندات المؤيدة للمخاطر وفعالية إدارتها في الشركة، ويتمثل الفحص في قيام المراجع باختبار مستندات وسجلات العميل الخاصة بالمخاطر وإدارتها لتحديد المعلومات التي يتعين أن يتم تضمينها للمخاطر وفعالية إدارتها.

فحص المستندات والسجلات الخاصة بالمخاطر وإدارتها يوفر دليل إثبات له درجات متباينة من قابلية الاعتماد وترى الباحثة أنه من الأمثلة على الفحص المستندى مايلى:

- فحص وتدقيق المستندات الخاصة بالمخاطر وإدارتها والتحقق من سلامة وصحة واكتمال السجلات.
- فحص عينة من تقارير إدارة المخاطر.
- فحص عينة من تقارير لجنة المخاطر.
- فحص عينة من تقارير لجنة المراجعة.

٤ - الإجراءات التحليلية:

يُمكن أن يقوم المراجع بالإجراءات التحليلية للحصول على أدلة إثبات عن فعالية إدارة المخاطر بالشركة، وتتكون الإجراءات التحليلية من تحليل العلاقات المحتملة بين بنود البيانات المالية والبيانات غير المالية والتي تُشتق

من نفس الفترة، أو بين معلومات قابلة للمقارنة تُشتق من فترات مختلفة من أجل تحديد مدى الاتساق والأنماط المتنبأ بها أو التقلبات الجوهرية، بالإضافة إلى تحديد العلاقات غير المتوقعة ونتائج فحص تلك العلاقات.

فالإجراءات التحليلية هي [1] مجموعة من المقارنات والعلاقات التي يقوم بها المراجع لتقييم بيانات معينة تبدو معقولة، ويمكن أن يستخدم المراجع الخارجي الإجراءات التحليلية في واحد أو أكثر من مراحل مهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر، فيمكن أن يستخدمها في مرحلة التخطيط لمهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر، فيمكن أن يستخدمها في مرحلة التخطيط لمهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وأثناء تنفيذ مهمة التوكيد أي بالتزامن مع الإجراءات الأخرى وفي نهاية مهم التوكيد وعند تكوين الرأي عند مدى فعالية إدارة المخاطر.

وترى الباحثة أنه من الأمثلة على الإجراءات التحليلية مايلى:

- عمل المقارنات للتحقق من أن مخاطر المنشأة تقل من فترة إلى أخرى مما يدل على فعالية أوعدم فعالية إدارة مخاطرها.
- عمل تحليل الاتجاه لتحقق من انخفاض أو تزايد نسب المبيعات عن السنوات السابقة، وهو تحليل التغيرات لهذه النسب مع مرور الوقت.
- استخدام النسب المالية للتعرف على مخاطر التعثر والفشل المالي والحكم على مدى استمرارية الشركة.

٥ – المصـــادقـــات:

يمكن أن يطلب المراجع مصادقة عن شروط الاتفاقيات أو المعاملات التي قامت بها الشركة مع الغير والتي إذا تم مخالفتها تؤدي إلى مخاطر التعرض للدعاوي القضائية، وهنا يكون طلب المصادقة مصمم للسؤال عما إذا تم إجراء تعديلات على الاتفاق والتفاصيل المتعلقة بهذه التعديلات إن وجدت، وتستخدم المصادقات أيضاً للحصول على أدلة تتعلق بعدم وجود بعض الظروف مثل عدم وجود اتفاقيات جانبية، وكذلك عدم اعتماد الشركة على عدد محدود من الموردين والعملاء، ومن أمثلة المصادقة أيضا والتي يمكن من خلالها التعرف على مخاطر الائتمان التجاري المصادقة على حسابات المدينين والتحقق من دقة وصحة أرصدة العملاء.

وفقًا للفقرة (أ٩٩) من المواد التفسيرية لمعيار ارتباطات التأكيد رقم ٣٤١٠، قد توفر إجراءات المصادقة الخارجية أدلة ملائمة حول معلومات معينة مثل: بيانات النشاط والمخاطر الرئيسة التى تتعرض لها المنشآت التى تعمل فى نفس المجال، البيانات المرجعية للصناعة فى حجم المخاطر التى يمكن أن تواجهها.

---

(١) يراجع في ذلك:

- سناء محمد بدران، "**الاتجاهات الحديثة في المراجعة– النظرية والتطبيق**"، مطابع الدار الهندسية، ص ٢٣.
- الهيئة العامة للرقابة المالية: معايير المراجعة المصرية: معيار المراجعة المصري رقم ٥٢٠: الإجراءات التحليلية"، ص ص ٥ – ٨.

٦ - إفـادات الإدارة كدليـل مراجعـة:

يجب على المراجع الخارجي أن يحصل على إقرارات مكتوبة من الإدارة عن الأمور الهامة المتعلقة بالمخاطر وفعالية إدارتها عندما يتعذر الحصول على أدلة مراجعة كافية أخرى، فالإفادات المكتوبة من قبل الإدارة تُقلل من إمكانية حدوث سوء فهم ما بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة والذي قد ينشأ في حالة الإقرار الشفهي، وينبغي على المراجع الخارجي الحصول على إفادات مكتوبة من الإدارة بأنها:

- تعترف بمسئوليتها عن تصميم نظام الرقابة الداخلية لمنع الأخطاء واكتشافها وكذلك أنها تضع إجراءات رقابة داخلية إدارية فعالة لتحقيق فعالية إدارة المخاطر بالشركة.
- تعترف الإدارة بمسئوليتها عن إعداد تقرير فعالية إدارة المخاطر وإفصاحاتها بشأن المخاطر وفعالية إدارتها.
- يجب على المراجع تقييم معقولية التأكيدات المقدمة من الإدارة ومدى اتساقها مع أدلة الإثبات الأخرى التي حصل عليها المراجع.
- لا يجب استخدام إقرارات الإدارة كبديل لأدلة التوكيد الأخرى.

المرحلة الأخيرة: وهي تقديم رأي أو استنتاج عن فعالية إدارة المخاطر في تقرير مكتوب:

ينبغي على المراجع أن يقوم بتوثيق الأمور الهامة التي ساعدت على توفير أدلة تدعم تقرير التأكد، والتي تؤيد أن المهمة تمت طبقًا للمعيار المصري لمهام التأكد.

وقد قدم المعيار شرحًا تفصيليًا لشكل ومحتويات تقرير التأكد حيث خضعت الفقرة رقم (٤٩) من المعيار لبيان العناصر الأساسية التي يجب أن يتضمنها تقرير التأكد وتقوم الباحثة بتوضيحها بالتفصيل فى الفصل الثالث (الإطار المقترح).[١]

وفقًا (للفقرة: ٤٨) من معيار ارتباطات التأكيد ٣٠٠٠:لا يتطلب هذا المعيار نموذجًا نمطيًا للتقارير التى تتعلق بجميع مهام التأكد، بل على العكس فهو يُحدد فى الفقرة ٤٩ العناصر الأساسية التى ينبغى أن يتضمنها تقرير التأكد.

ولذلك ترى الباحثة: أنه يُمكن للمراجع الخارجي إصدار تقرير تأكد مستقل عن فعالية إدارة المخاطر حتى يُلبي احتياجات المستخدمين، وأصحاب المصالح وتوفير المعلومات اللازمة ،والتي تساعد على اتخاذ قرارات سليمة، ولذلك تقوم الباحثة بتقديم مقترح لنموذج تقرير توكيد مستقل للمراجع الخارجي عن فعالية إدارة المخاطر وتوضح ما يُمكن أن يتضمنه ذلك التقرير من بيانات وفقرات.

---

(١) الهيئة العامة للرقابة المالية، المعيار المصري رقم ٣٠٠٠، "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية"،مرجع سبق ذكرة ، ص ص ٦-٢٥.

يمكن توضيح محتويات تقرير التوكيد على فعالية إدارة المخاطر من قبل المراجع الخارجي كما يلي[1]:

١- **العنوان:** يجب استخدام عنوان مناسب للتقرير مثل: (تقرير المراجع المستقل للتوكيد على فعالية إدارة المخاطر)، وذلك حتي يستطيع قارئي التقرير التعرف عليه وتميزه عن التقارير الأخرى.

وفقا للفقرة (٤٩ أ) **من معيار ارتباطات التأكيد** رقم ٣٠٠٠: عنوان يُشير بوضوح إلى أن التقرير هو تقرير تأكد مستقل: يُساعد العنوان الملائم على تحديد طبيعة تقرير التأكد وعلى التمييز بينه وبين التقارير الأخرى، وفقا (للفقرة: ٧٦ أ) من معيار ارتباطات التأكيد ٣٤١٠ يجب أن يتضمن التقرير عنوان يُشير بشكل واضح إلى أن التقرير هو تقرير تأكيد محدود أو تقرير تأكيد معقول، وفقا (للفقرة: ٧٦ أ) من معيار ارتباطات التأكيد ٣٤١٠ يجب أن يتضمن التقرير عنوان يُشير بشكل واضح إلى أن التقرير هو تقرير تأكيد محدود أو تقرير تأكيد معقول.

٢ - **الجهة التي يُقدم إليها التقرير:**

وفقا (للفقرة ٤٩ ب) **من معيار ارتباطات التأكيد** ٣٠٠٠: الموجه إليهم التقرير: يُحدد الموجه إليهم التقرير الطرف أو الأطراف التى يوجه إليها تقرير التأكد على فعالية إدارة المخاطر.

وترى الباحثة أنه قد يتم توجيه توكيد المراجع الخارجي على فعالية إدارة المخاطر إلى المساهمين أو أصحاب المصالح الآخرين أو الهيئة العامة للرقابة المالية أو البورصة إذا كان ذلك متطلبًا من متطلباتها أو قد يوجه إلى إدارة الشركة نفسها.

٣- **تحديد مستوى التوكيد ووصف لموضوع المهمة وملخص للعمل الذى تم أداؤه:**

وفقا (للفقرة: ٤٩ ح) من معيار ارتباطات التأكيد ٣٠٠٠: عبارة بأن المهمة تم أداؤها طبقًا للمعايير المصرية لمهام التأكد.

وفقا (للفقرة ٤٩ ج) من معيار ارتباطات التأكيد ٣٠٠٠: تحديد ووصف للمعلومات الخاصة بموضوع المهمة ومتى كان ذلك ملائمًا.

---

(١) يراجع في ذلك:

- الهيئة العامة للرقابة المالية، " معايير المراجعة المصرية، معيار المراجعة رقم ٣٠٠٠ "، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٩-٢٤.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، " معايير المراجعة المصرية، معيار المراجعة رقم ٣٤١٠ "، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٤-٢٦.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، " معايير المراجعة المصرية، معيار المراجعة رقم ٣٤٠٢ "، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٦-١٩.

وفقا (للفقرة ٤٩ ط) ملخص للعمل الذى تم أداؤه، موضوع المهمة يشمل على سبيل المثال:

تفسير لخصائص موضوع مهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر أو المعلومات الخاصة التى ينبغى أن يكون المستخدمين المرتقبين على دراية بها وكيف يمكن أن تؤثر مثل تلك الخصائص على دقة التقييم او قياس موضوع المهمة فى مقابل المقاييس المحددة أو مدى إقناع الأدلة المتاحة.

٤ – المقاييس المحددة لقياس موضوع مهمة التأكيد على تقرير فعالية إدارة المخاطر:

وفقا للفقرة ٤٩ د من معيار ارتباطات التأكيد ٣٠٠٠: تحديد المقاييس المحددة: يّحدد تقرير التأكد المقاييس المحددة التى يُقّيم أو يُقاس على أساسها موضوع مهمة التوكيد على فعالية غدارة المخاطر، حتى يُمكن للمستخدمين المرتقبين فهم الأسس التى يُبدى المزاول استنتاجه بناءً عليها.

وفقا للفقرة (٤٩ هـ) من معيار ارتباطات التأكيد ٣٠٠٠: متى كان ملائما وصف لأية محددات متأصلة هامة تصاحب التقييم أو قياس موضوع المهمة فى مقابل المقاييس المحددة: على سبيل المثال فى تقرير التأكيد المرتبط بفعالية إدارة المخاطر قد يكون من الملائم ذكر أن التقييم لا يرتبط بالفترات المستقبلية بسبب خطر إمكانية أن تصبح الرقابة الداخلية على المخاطر غير مناسبة بسبب تغيرات فى الظروف أو نتيجة لإحتمال انخفاض درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

٥- استنتـــاجـات المراجـــع:

وفقا (للفقر ٤٩ ى) من معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) استنتاج المزاول: فى مهمة التأكد المناسب ينبغى أن يتم التعبير عن الإستنتاج بشكل إيجابى على سبيل المثال: وفى رأينا أن تقرير فعالية إدارة المخاطر فعال فى جميع جوانبه الهامة والمؤثرة استناداً إلى المقاييس المحددة، وفى مهمة التأكيد المحدود ينبغى التعبير عن الاستنتاج بشكل سلبى على سبيل المثال: لم ينمو إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير فعالية إدارة المخاطر غير فعال فى جميع جوانبه الهامة والمؤثرة استنادا إلى المقاييس المحددة.

وفقًا للفقرة ٥١ من معيار ارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠: عندما يقوم المزاول بإبداء استنتاج بخلاف الاستنتاج غير المتحفظ فينبغى أن يحتوى تقرير التأكد على وصف واضح لجميع الأسباب، يمكن أن يُعبر المزاول عن استنتاجه وقد يكون استنتاج غير متحفظ أو استنتاج متحفظ أو عكسى أو الامتناع عن إبداء استنتاج.

٧ – لفت الانتبـاه إذا لـزم الأمـر:

وفقًا (للفقرة: ٧٧أ) من معيار ارتباطات التأكيد رقم ٣٤١٠: إذا رأى المزاول أنه من الضرورى لفت انتباه المستخدمين المرتقبين إلى أمر معين معروض أو مُفصح عنه فى تقرير فعالية إدارة المخاطر والذى يكون بحسب حكم المزاول على قدر من الأهمية بحيث يُعد أساساً لفهم المستخدمين المرتقبين (فقرة لفت انتباه) وتأتي فقرة لفت الانتباه لأمر ما تم عرضه أو الإفصاح عنه في تقرير فعالية إدارة المخاطر، بشرط ألا يكون هذا الأمر يستدعي تعديل رأي المراجع كنتيجة له.

وترى الباحثة أنه قد يكون لفت الانتباه للأمور الآتية:

- تنبيه المستخدمين أن تقرير فعالية إدارة المخاطر مُعد لغرض خاص أو مقدم لفئة معينة من المستخدمين دون غيرهم كأن يُقدم إلى الهيئة العامة للرقابة المالية كمطلب من متطلباتها أو مقدم للبورصة كمطلب من متطلباتها.
- لفت الانتباه للمخاطر التي قد تؤثر على قدرة المنشأة على البقاء والاستمرار.

٨ – الإشارة إلى الأمور الأخرى التى تكون بحسب حكم المراجع هامة للمستخدمين المرتقبين:

وفقًا (للفقرة: ٧٧ ب) من معيار ارتباطات التأكيد رقم ٣٤١٠ الإبلاغ عن أمر معين بخلاف تلك الأمور المعروضة أو المُفصح عنها فى تقرير فعالية إدارة المخاطر، والتى تكون بحسب حكم المراجع متعلقة بفهم المستخدمين المرتقبين للارتباط أو مسؤوليات المزاول أو تقرير التأكيد (فقرة أمر آخر)، ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب الأنظمة أو اللوائح فإنه يجب على المزاول القيام بذلك فى فقرة فى تقرير التأكيد.

وترى الباحثة أنه قد يكون من الامور الأخرى التى يُمكن أن تتضمنها فقرة امر آخر مايلى:

- إذا تم التوكيد على فعالية إدارة المخاطر للفترة السابقة من قبل مراجع آخر فيمكن للمراجع أن ينص في فقرة أمر آخر في تقريره على فعالية إدارة المخاطر أنه تم التوكيد على فعالية إدارة المخاطر في الفترة السابقة من قبل مراجع آخر، ويُمكن أن يذكر نوع الرأي الذي أبداه المراجع السابق، وإذا كان الرأي معدلاً يذكر الأسباب، وتاريخ التقرير.
- إذا لم يتم التوكيد على فعالية إدارة المخاطر للفترة السابقة.

٩ – مسئوليـات الإدارة ومسؤوليات المراجع:

وفقا (للفقرة: ٤٩ ز) من معيار ارتباطات التأكيد ٣٠٠٠: عبارة لتحديد الطرف المسؤول ووصف لمسؤوليات كل من الطرف المسؤول والمزاول.

وترى الباحثة أنه قد يكون ضمن مسئوليات الإدارة مايلى:

إعداد تقرير فعالية إدارة المخاطر ووجود نظام لفعالية إدارة المخاطر، وإنشاء رقابة داخلية قوية لتمكنها من تحقيق فعالية إدارة المخاطر وتخفيف الآثار السلبية للمخاطر، تحديد المسئولين عن الإشراف على عملية التقرير على فعالية إدارة المخاطر، مثل المكلفين بالحوكمة، إنشاء إدارة مخاطر مستقلة تقوم بالمهام الموكلة إليها طبقًا لقواعد الحوكمة، وكذلك إنشاء لجنة إدارة مخاطر.

وترى الباحثة أنه قد يكون ضمن مسؤليات المراجع مايلى:

إصدار تقرير المراجع المستقل عن فعالية إدارة المخاطر، والذي يتضمن رأيه عن فعالية إدارة مخاطر المنشأة محل التوكيد، تحديد مخاطر مهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر، وتصميم وتنفيذ إجراءات مهمة

التوكيد على فعالية إدارة المخاطر استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لتوفير أساس لرأي المراجع، الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بفعالية إدارة المخاطر.

١٠ - **المتطلبات النظامية والتنظيمية:** يتفق تقرير فعالية إدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية والنظامية، حيث يتفق مع قانون الشركات ومتطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية، وكذلك قواعد قيد وشطب الأوراق المالية في البورصة وكذلك متطلبات الحوكمة.

١١ - **عنوان المراجع والتوقيع:** وفقا (للفقرة: ٤٩ ل) من معيار ارتباطات التأكيد ٣٠٠٠: اسم المؤسسة أو المزاول وموقعه المحدد ويخطر هذا المستخدمين المرتقبين بالفرد أو المنشأة التى أخذت على عاتقها القيام بالمهمة.

١٢ - **تاريخ التقرير:** وفقا للفقرة ٤٩ ك من معيار ارتباطات التأكيد ٣٠٠٠: تاريخ تقرير التأكد: ويُخطر هذا التاريخ المستخدمين المرتقبين بأن المزاول قام بدراسة تأثير الأحداث التى وقعت حتى هذا التاريخ على المعلومات الخاصة بموضوع مهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وعلى تقرير التأكد.

سابعًا: الدراسة التطبيقية:

١- يتمثل الهدف الرئيس للدراسة التطبيقية:

في قياس العلاقة بين فعالية إدارة المخاطر وقرارات اصحاب المصالح (القرارات المرتبطة بكفاءة الاستثمار والائتمان والأداء المالى والسوقى للشركة) وذلك لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية خلال السنوات المالية ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠ باستخدام أسلوب تحليل المحتوي.

ويشتق من هذا الهدف أهداف فرعية هي:

- تحليل المحتوي الإخبارى للتقارير المالية وتقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وتقرير مجلس الإدارة لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية خلال السنوات المالية ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠ باستخدام أسلوب تحليل المحتوي بالاعتماد على مؤشر مقترح من قبل الباحثة لقياس مدى تطبيق الشركات لإدارة مخاطر فعالة.
- قياس أثر فعالية إدارة المخاطر على قرارات اصحاب المصالح المرتبطة بكفاءة الاستثمار والائتمان والأداء المالى والسوقى للشركة.
- تحليل دور الإطار المقترح لدور المراجع الخارجى بشأن التوكيد على فعالية إدارة المخاطر فى توفير إرشادات عامة لمهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وتحقيق كفاءة وفعالية مهمة التوكيد.

٢- فروض الدراسة:

في ضوء الإطار النظري للبحث واستنادًا إلى الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها، يمكن للباحثة صياغة مجموعة من الفروض على النحو التالي:

- الفرض الرئيسي الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية إدارة المخاطر وقرارات أصحاب المصالح، ويشتق من الفرض الأول عدة فروض فرعية هي:
  - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية إدارة المخاطر وكفاءة القرارات الاستثمارية.
  - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية إدارة المخاطر وكفاءة قرارات منح الائتمان.
  - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية إدارة المخاطر والأداء المالى للشركة.
  - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية إدارة المخاطر والقيمة السوقية للشركة.
- الفرض الرئيسى الثانى: يؤدى الإطار المقترح لدور المراجع الخارجى بشأن التوكيد على فعالية إدارة المخاطر إلى توفير إرشادات عامة لمهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وتحقيق كفاءة وفعالية مهمة التوكيد.

٣- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، وقد قامت الباحثة باختيار عينة من تلك الشركات موزعة على عدد من القطاعات المختلفة وفقاً لمدى استيفاء الشركات لمجموعة من المحددات والضوابط التي حددتها الباحثة ومنها:

استبعاد شركات القطاع الخدمات المالية (قطاع البنوك، وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية) لما لها من طبيعة مختلفة، ألا تكون الشركة حققت خسائر منتظمة خلال فترة الدراسة، وألا تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة، أن تتوافر التقارير المالية عن الشركة بانتظام، والإفصاح عنها بالعملة المصرية.

وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (٥٢) شركة بواقع (١٥٦ مشاهدة) لتمثل عينة الدراسة موزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة(*)، ويمكن للباحثة تحديد شركات العينة ونسبة كل قطاع من القطاعات المكونة للعينة بعد استبعاد القطاعات المالية كما يلى:

(*) لمزيد من التفاصيل حول قطاعات البورصة المصرية يراجع مايلى:

- موقع البورصة المصرية على شبكة الإنترنت من خلال الرابط التالى:

https://www.egx.com.eg/ar/EGX_Milestones.aspx?Year=2019.

جدول رقم (٢) القطاعات التي تمثل عينة الدراسة (*)

م	اسم القطاع	العدد	عدد المشاهدات (مدة الدراسة ٣ سنوات)	النسبة(%)
١	أغذية ومشروبات وتبغ	٥	١٥	٩.٦
٢	اتصالات واعلام وتكنولوجيا المعلومات	٣	٩	٥.٨
٣	تجارة وموزعون	٢	٦	٣.٨
٤	خدمات النقل والشحن	٦	١٨	١١.٥
٥	منسوجات وسلع معمرة	٢	٦	٣.٨
٦	مواد البناء	٤	١٢	٧.٧
٧	موارد أساسية	٥	١٥	٩.٦
٨	رعاية صحية وادوية	٥	١٥	٩.٦
٩	عقارات	١٢	٣٦	٢٣.١
١٠	مقاولات وانشاءات هندسية	٨	٢٤	١٥.٤
الإجمالي		٥٢	١٥٦	١٠٠.٠

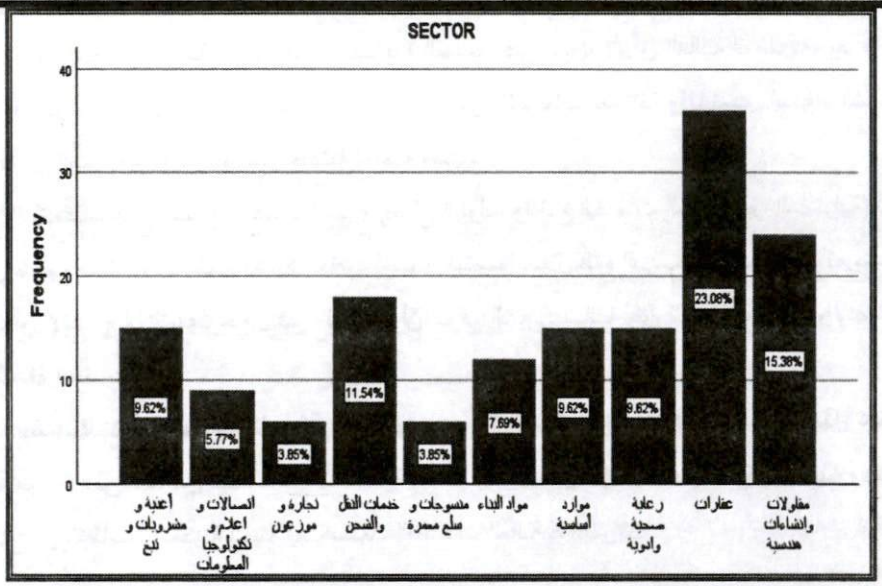

ويوضح الشكل رقم (٤)التالى القطاعات الممثلة فى عينة الدراسة.

(*) يوضح الملحق رقم (١) أسماء الشركات محل التطبيق والقطاع الذي تنتمي إليها كل شركة.

٤ – فتـرة وحـدود الدراســة:

تغطي الدراسة السنوات المالية ٢٠١٨، ٢٠١٩ و٢٠٢٠ وذلك بهدف قياس مدى تطبيق الشركات لإدارة مخاطر فعالة، لذلك اختارت الباحثة الفترة من ٢٠٢٢/١/١ وحتى ٢٠٢٢/٢/١ لزيارة المواقع الالكترونية لشركات العينة لاستيفاء البيانات الكمية والوصفية اللازمة للدراسة التطبيقية.

٥ – متغيـرات الـدراســة:

تتمثل متغيرات الدراسة فى متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة ومتغيرات رقابية كما يلى:

١/٥ المتغير المستقل: فعالية إدارة المخاطر (ERM):

نظرا لعدم وجود تقرير خاص بالإفصاح عن فعالية إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية في الوقت الحالي، حيث لا تنشر الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تقرير عن فعالية إدارة المخاطر بالشركة، ولكنها تنشر معلومات عن المخاطر وفعالية ادارتها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وكذلك تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، وكذلك تقرير مجلس الإدارة وغيرها من التقارير ذات الصلة، قامت الباحثة بإتباع نفس نهج العديد من الدراسات السابقة[1] بتكوين مؤشر (٥٠ بند) للحكم على مدى فعالية إدارة المخاطر بالشركات المقيدة فى البورصة يعتمد على مايلى:

البنود الاساسية للمكونات الثمانية لفعالية إدارة المخاطر وفقا لاطار لجنة COSO، مؤشرات الحكم على فعالية لجنة إدارة المخاطر بالشركة والمهام المسندة لإدارة المخاطر المستقلة وكذلك المهام المسندة للجنة إدارة المخاطر وفقا لما جاء بدليل الحوكمة المصرى الاصدار الثالث ٢٠١٦، المؤشرات الأخرى التى استخدمتها الدراسات السابقة في قياس فعالية إدارة المخاطر.

ويتم تشغيل هذا المؤشر من خلال الخطوات التالية:

إعطاء متغير وهمى للبنود التي يحتويها المؤشر بحيث يتم إعطاء القيمة (١) إذا كانت الشركة تفصح عن البند أو ما يدل على وجوده وإعطاء القيمة (٠) إذا كانت الشركة لا تفصح عن البند (البند غير موجود)، تجميع الدرجات لكل شركة ونسبتها إلى الحد الأقصى للبنود الواجب الإفصاح عنها وهى (٥٠) بند، ومن ثم يمكن حساب متغير فعالية إدارة المخاطر لكل شركة.

---

(1) Review at:

- Mark Beasley, Bruce Branson, and Bonnie Hancock, "Report on the current state of enterprise risk oversight:up date on trends and opportunities" 6th edition 2015 pp14-19
- COSO (The Committee of Sponsoring Organization), "Enterprise Risk Management- Integrated Framewor"k, Op. Cit, PP. 2- 25.

٥/٢: المتغير التابع: قرارات أصحاب المصالح Stakeholders (SH)

من استقراء وتحليل الدراسات السابقة اتضح للباحثة أنه لايوجد مقياس مباشر لقياس قرارات أصحاب المصالح، ولكن اعتمدت هذه الدراسات على استخدام بعض المتغيرات والتى تأخذها أصحاب المصالح فى الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم وهى:

٥/٢/١كفاءة القرارات الاستثمارية (INVDE) investment decisions efficiency [(١)]:

تم قياس متغير كفاءة القرارات الاستثمارية من خلال متغير عكسي له وهو (عدم كفاءة الاستثمار) وذلك عن طريق قياس الاختلاف أو التباين في الاستثمار الفعلي عن مستوى الاستثمار المتوقع، ويعتبر القرار الاستثمارى غير كفء وفقا لنموذج Richardson 2006 فى حالتين:

- **أولهما: الزيادة فى الاستثمارات الفعلية عن الحجم الامثل للاستثمار المتوقع** حيث تمثل هذه الحالة زيادة فى الاستثمار.
- **ثانيهما: النقص فى الاستثمارات الفعلية عن الحجم الامثل للاستثمار المتوقع** حيث تمثل هذه الحالة نقص الاستثمار.

والاستثمار الفعلي هو عبارة عن المدفوعات النقدية للأنشطة الاستثمارية الواردة ضمن القسم الثاني من قائمة التدفقات النقدية.

أما مستوى الاستثمار المتوقع فتم قياسه على أساس فرص نمو الشركة والذي تم حسابه عن طريق قسمة الفرق بين إيرادات العام الحالي وإيرادات العام السابق على إيرادات العام الماضي

ويتم تقدير حجم الاستثمار المتوقع للشركة فى العام القادم فى ضوء فرص نموها، والذى قد يتحدد باعتباره دالة فى نمو الإيرادات والنموذج المناسب هو:

$$\text{Investment}_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Neg_{it}\text{-}1 + \alpha_2 \%RevGrowthi_{t-1} + \alpha_3 Neg^{*}\%RevGrowthi_{t-1} + \varepsilon_{it}$$

---

(١) **للمزيد من التفاصيل يراجع:**

- Ahsan Habib, Mostafa Monzur Hassan ,"Managerial ability investment efficiency and stock price crash risk" , **Research in International Business and Finance**, Volume 42, Dec 2017, pp 262-274 https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2017.07.048.
- R. Glenn Hubbard, "Capital-market imperf ections and investment", **Journal of Economic Literature**, Vol. 36, No. 1, Mar., 1998. pp. 193-225 https://doi.org/10.3386/w5996.

حيث إن:

- $investment_{it}$: يمثل الاستثمارات الفعلية وهى عبارة عن المدفوعات النقدية للأنشطة الاستثمارية الواردة ضمن القسم الثاني من قائمة التدفقات النقدية وذلك عن العام الحالى مع ترجيح الناتج باجمالى الاصول فى العام السابق.
- $RevGrowthi_{t-1}$: تمثل معدل نمو الإيرادات السنوي خلال العام السابق، والذي تم حسابه عن طريق قسمة الفرق بين إيرادات العام الحالي وإيرادات العام السابق على إيرادات العام الماضي
- $Negi_{t-1}$: هو متغير وهمى ياخد ١ اذا كان نمو الإيرادات فى العام السابق (t-1) يأخذ قيمة سالبة والقيمة صفر بخلاف ذلك.

ويتم تحديد متغير كفاءة القرارات الاستثمارية من خلال تصنيف الاستثمارات الى مجموعتين اعتمادا على قيمة البواقى (اى الانحراف عن الحجم الامثل للاستثمار المتوقع) حيث تشمل:

- **المجموعة الاولى(الشركات ذات البواقى السالبة)**، والتى تصنف بانها شركات ذات نقص استثمار.
- **المجموعة الثانية (الشركات ذات البواقى الموجبة)**، والتى تصنف بأنها شركات ذات زيادة استثمار.

٢/٢/٥ كفاءة قرارات منح الائتمان credit decisions efficiency (CREDE)

ينظر الى هذا القرار من حيث قدرة الشركة طالبة منح الائتمان فى الحصول على الائتمان وتحسين جودة المعايير الحاكمة لمنح الائتمان للشركة ويمكن قياس كفاءة قرارات منح الائتمان بدلالة درجة الرفع المالي، حيث تشير الرافعة المالية إلى استخدام الموارد المالية مثل (الديون والأموال المقترضة) لزيادة العائد على حقوق الملكية حيث تحتاج الشركة إلى إدارة أصولها بكفاءة لتحقيق أهدافها ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، والتي تتطلب استثمارات ضخمة في التكنولوجيا الحديثة والبنية الأساسية وتطوير المنتجات وترويجها، ومن ثم فقد أصبحت الرافعة المالية مكون مهم في قرارات أصحاب المصالح، **ويتم قياس درجة الرفع المالي للشركة من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول**[1].

(1) Bader Al-Shammari, "Kuwait Corporate Characteristics and Level of Risk disclosure: A Content Analysis Approach", **Journal of Contemporary Issues in Business Research**, Vol.3, No.3 , 2014, PP. 128-153.

٣/٢/٥قـرارات مرتبطـة بالأداء المالى للشركـة (ROA*ROE):

ويـتم قيـاس أداء الشركة المـالى والـذى يـؤثر علـى قـرارات أصـحاب المصـالح استنادًا إلـى بعـض المقاييس المحاسبية وهى[١]:

- **معدل العائد على الأصول (ROA):** ويشير إلى كفاءة الإدارة فى استخدام الأصول لتوليد الأرباح، كما يشير إلى نسبة ربحية الشركة ويحسب من خلال قسمة صافى الربح قبل الضرائب على إجمالى الأصول.
- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** ويمثل مقياس لأداء الشركة ومدى كفاءته فى إدارة أموال المساهمين فيه، ويتم حسابه بقسمة صافى الربح بعد الضرائب على إجمالى حقوق الملكية.

٤/٢/٥ قـرارات مرتبطـة بالأداء السوقى للشركـة (القيمة السوقية) (Tobin's Q)

ويتم الاعتماد على القيمة السوقية للسهم فى السوق كمقياس للأداء السوقى للشركة، ويتم قياس هذا المتغير باستخدام نموذج(Tobin's Q) وهو مقياس للقيمة السوقية للمنشأة ويحسب قيمة المنشأة من خلال المعادلة الأتية[٢]:

$$\frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية+القيمة الدفترية لإجمالى الالتزامات}}{\text{القيمة الدفترية لإجمالى الأصول}}$$

وتحسب القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد الأسهم المتداولة (القائمة) للمنشأة X القيمة السوقية للسهم (سعر الإقفال)

٦ – متغيـرات الرقابـة (المتغيرات الضابطة):

تشمل متغيرات الرقابة كما يتضح من الجدول التالي بعض العوامل المؤثرة على المتغيرات الأساسية للدراسة، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل تحييد أثرها وضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، **ومن استقراء وتحليل الدراسات السابقة حددت الباحثة حجم الشركة**

---

(١) **يراجع فى ذلك المصادر التالية:**

- محمد سليم العيسى، محمد هلال العيشات، ليث أكرم القضاه، "العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للاسهم: دراسة تطبيقية مسحية على القطاعات المدرجة فى بورصة عمان، **"مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد الثامن، العدد الثانى، ديسمبر ٢٠١٧، ص ص ٢١٦-٢٢٨.
- أسامة محمد شنك، "العوامل المالية وغير المالية المحددة للأسعار السوقية لاسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة فى بورصة عمان – دراسة اختبارية"، **رسالة ماجستير فى المحاسبة**، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٨، ص ص ١-٤٠.

(٢) مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، "محددات الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية وأثره على أداء وسمعة البنوك في البيئة المصرية– دراسة نظرية تطبيقية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ٢٠١٤، ص ١٧.

وخصائص جودة الحوكمة وحجم مكتب المراجعة أهم المتغيرات الضابطة، ويمكن للباحثة توضيح طريقة قياس المتغيرات الرقابية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣) المتغيرات الرقابية للدراسة التطبيقية وطريقة قياسها

المتغيرات	الرمز	الهدف من الإدراج كمتغير رقابى وطريقة القياس
حجم الشركة	F SIZE	يؤثر حجم الشركات في سوق الأوراق المالية على قرارت أصحاب المصالح وتم إدخالها كمتغير رقابى للتعرف على دور حجم الأصول للشركات في التأثير على قرارت أصحاب المصالح، ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام. (١)
جودة خصائص الحوكمة	GQ	تؤثر خصائص الحوكمة الجيدة وجودة اليات الحوكمة على تعزيز فعالية إدارة المخاطر وزيادة الإفصاح عن فعالية إدارة المخاطر بالشركة مما يؤثر على قرارات اصحاب المصالح، واستخدمت الباحثة مؤشر تجميعي لقياس جودة آليات الحوكمة داخل الشركة، حيث يأخذ القيمة من (صفر) إلى(١٠) حسب مدي توافر مؤشرات جودة آليات الحوكمة والتى تتمثل فى استقلال أكثر من نصف أعضاء المجلس، وعدم الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وعدد أعضاء لجنة المراجعة لا يقل عن ثلاثة أعضاء، واستقلال أعضاء اللجنة، وتوافر الخبرات المالية والمحاسبية في أعضاء اللجنة، وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة لا يقل عن (٤) مرات سنويًا، وجود لجنة المراجعة، وجود لجنة للحوكمة، وجود لجنة لإدارة المخاطر، ارتباط الشركة بأحد مكاتب المراجعة الكبرى. (٢)
جودة مكتب المراجعة	AQ	ان مراجعى منشأت المحاسبة والمراجعة الكبرى لديهم قدرة اكبر على اصدار احكام مهنية ذات جودة مرتفعة كما انهم مدعمين فى عمليات الحكم المهنى بشبكة عالمية لفروعهم ذات الخبرة الطويلة والمستخدمة لاساليب متقدمة مما يؤثر على قرارات اصحاب المصالح، ويقاس جودة مكتب المراجعة كمتغير وهمى يأخذ (١) إذا كان مكتب المراجعة أحد مكاتب المراجعة الكبرى أو إحدى المكاتب المرتبط بالمكاتب الكبرى أو (صفر) بخلاف ذلك. (٣)

---

(١) مجدى مليجى عبدالحكيم مليجى، "محددات الافصاح عن المخاطر وأثره على القرارات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى سوق راس المال المصري"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٣٨-١٩٩.

(٢) سماح طارق أحمد حافظ "العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وانعكاسها على قيمة المنشأة: بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد العشرين، العدد الثاني، ٢٠١٦، ص ص١-١٥.

(٣) سعيد خالد أبو الريش، عبد الوهاب نصر على، "دراسة اختبار أثر جودة المراجعة ودرجة الالتزام الحوكمى على مقدرة صافى الدخل الشامل على التنبؤ بالتدفقات النقدية والتشغيلية للشركات، المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة الاسكندرية البحوث المحاسبية**، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ٢٠٢١، ص ص ١٦-١٧.

نتـائـج البحـث: تتضمن نتائج البحث على المستويين النظري والتطبيقي:

أظهر الجانب النظري من البحث مستنداً إلى استقراء وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة عدداً من النتائج أهمها:

- **صحة الفرض الأول:** يمكن لإدارة الشركة أن تعد تقارير سنوية أو فترية (نصف سنوية أو ربع سنوية) بشأن فعالية إدارة المخاطر.
- وصحة الفرض: الثانى يمكن للمراجع الخارجى أن يقدم خدمات التوكيد على فعالية إدارة المخاطر.
- وكذلك صحة الفرض الثالث: تقديم المراجع لخدمات التوكيد على فعالية إدارة المخاطر يؤثر إيجابيا على قرارات أصحاب المصالح.
- صحة الفرض الرابع: يمكن اقتراح إطار لتقديم المراجع الخارجى لخدمات التوكيد على فعالية إدارة المخاطر.

أظهر الجانب التطبيقي من البحث مستنداً إلى التحليل الإحصائي لاختبارات صحة الفروض النتائج الأتية:

- **ثبوت صحة الفرض الرئيس الأول جزئياً والذى ينص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية إدارة المخاطر وقرارات أصحاب المصالح)، وكانت نتائجها كالتالى:**
  - وجـود علاقـة ارتبـاط إيجابيـة ذات دلالـة إحصـائية بـين فعاليـة إدارة المخـاطر وكفـاءة القـرارات الاستثمارية، حيث كلما زادت فعالية إدارة المخاطر كلما أدى ذلك إلى انخفاض الانحراف بين الاستثمار الفعلى عن الاستثمار المتوقع وبالتالي تحسن قرارات أصحاب المصالح من حيث الاستثمار في الشركات، مما يدعم صحة الفرض الفرعى الأول للفرض الرئيسى الأول للدراسة
  - وجود علاقة ارتباط سلبية غير دلالة إحصائيا بين فعالية إدارة المخاطر، ودرجة الرفع المالى، حيث أن معامل الارتباط سالب ومستوي المعنوية (sig) أكبر من (٠.٠٥)، وبالتالى وجود علاقة ارتباط إيجابية غير دلالة إحصائيا بين فعالية إدارة المخاطر وكفاءة قرارات منح الائتمان، مما يدل على عدم صحة الفرض الفرعى الثانى للفرض الرئيسى الأول للدراسة.
  - وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين فعالية إدارة المخاطر، والأداء المالى للشركة، حيث أن معامل الارتباط موجب ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١)، حيث كلما زادت فعالية إدارة المخاطر كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية، وبالتالي التأثير على قرارات أصحاب المصالح من حيث ضمان العائد على أموالهم المستثمرة في الشركة، مما يدعم صحة الفرض الفرعى الثالث للفرض الرئيسى الأول للدراسة.
  - وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين فعالية إدارة المخاطر، والأداء السوقى للشركة، حيث أن معامل الارتباط موجب ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١)، حيث كلما زادت فعالية إدارة المخاطر كلما أدى ذلك إلى ارتفاع القيمة السوقية للشركة في السوق وتحسن سمعتها، وبالتالي التأثير على قرارات أصحاب المصالح وجذب رؤوس الأموال تجاه الشركة، مما يدعم صحة الفرض الفرعى الرابع للفرض الرئيسى الأول للدراسة.

- ثبوت صحة الفرض الرئيس الثانى للدراسة التطبيقية وهو: يؤدى الإطار المقترح لدور المراجع الخارجى بشأن التوكيد على فعالية إدارة المخاطر إلى توفير إرشادات عامة لمهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وتحقيق كفاءة وفعالية مهمة التوكيدحيث كانت نتائج اختبار الفرض كالتالى:
- وجود علاقة ارتباط طردية بين الإطار المقترح لدور المراجع الخارجى بشأن التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وحجم الإرشادات العامة لمهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر والكفاءة والفعالية لهذه المهمة، حيث معامل الارتباط موجب ومستوى المعنوية أقل من (٠١.)
- وجود أثر إيجابى ذو دلالة إحصائية بين الإطار المقترح لدور المراجع الخارجى بشأن التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وحجم الإرشادات العامة لمهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر والكفاءة والفعالية لهذه المهمة، حيث معامل الانحدار موجب ومستوى المعنوية أقل من (٠٥.)، حيث من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والمراجعة إذا طبق الإطار المقترح لدور المراجع الخارجى بشأن التوكيد على فعالية إدارة المخاطر كلما توافرت الإرشادات العامة لمهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وزادت الكفاءة والفعالية لهذه المهمة.

توصيات البحث:

بناءً على نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية، توصي الباحثة بالآتي:

- توصى الباحثة بتطبيق فعالية إدارة المخاطر وذلك للحفاظ على بقاء الشركات ونموها واستدامتها وتتمثل آلية تنفيذ هذة التوصية بإختيار الشركة لأحد أُطر فعالية إدارة المخاطر مثل تطبيق الإطار المتكامل للجنة (CoSo ERM) واتباع ارشادات لجنة COSO وتطبيق الإطار بمكوناته الرئيسة والفرعية.
- توصى الباحثة بضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار نموذج استرشادى لتقرير فعالية إدارة المخاطر للشركات ولو على مستوى القطاعات (الصناعية – الخدمية –المالية)وذلك لتجنب نقص المعلومات الخاصة بالإفصاح عن المخاطر وفعالية إدارتها.
- توصى الباحثة بالتوكيد على فعالية إدارة المخاطر كخدمة توكيدية غير تقليدية وذلك لما لها من آثار إيجابية على الشركة طالبة خدمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وكذلك تأثيرها الإيجابى على قرارات أصحاب المصالح.
- **توصى الباحثة بتطبيق الإطار المقترح للتوكيد على فعالية إدارة المخاطر وذلك خاصةً بعد اختبار مدى إمكانية تطبيقه وثبوت إمكانية التطبيق وأن الإطار المقترح يقدم مجموعة من الإرشادات التى تسهل القيام بمهمة التوكيد على فعالية إدارة المخاطر وتحقق كفاءة وفعالية مهمة التوكيد**

مـــراجـــع البحـــث

أولاً: المـــراجـــع العـــربيـــــة:

- أحمد زكريا عصيمي، "إطار مقترح لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال"، **مجلة المحاسبة**، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد الرابع عشر، العدد التاسع والأربعون، ٢٠٠٩.
- حسام حسن محمود الشعراوي، "أثر تطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة- دراسة تطبيقية على الشركات المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الثالث والخمسون، يوليو ٢٠١٦.
- زكريا عبده السيد أحمد، "محددات إدراك المراجعين الداخليين لمسئوليتهم في إدارة المخاطر وأثرها على محتويات تقاريرهم"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، ٢٠٠٦.
- شريف محمد لطفي مؤمن، "التطوير الداعم لخدمات التأكيد بغرض تفعيل موثوقية المعلومات غير المالية المفصح عنها"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء الثاني، العدد الرابع، ديسمبر، ٢٠١٧.
- عبدالحميد عبدالمنعم عقدة، "المراجعة وإدارة المخاطر في ظل مفهوم الحوكمة"، **المؤتمر الخامس: حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية**، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، سبتمبر، ٢٠٠٥.
- عبداللطيف محمد خليل، "إطار مقترح لنطاق مسئولية المراجع الخارجي في ظل الالتزام بتطبيق قواعد ومعايير الحوكمة بالشركات المصرية- دراسة تحليلية ميدانية"، **مجلة البحوث المالية والضريبية**، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، العدد الثامن والأربعون، ٢٠٠٧.
- عصام محمد فتح الله، "الدور المرتقب للمراجع الخارجي نحو تحديات المهنة في فهم مراجعة عملية الأعمال المتكاملة والتقرير عنها- دراسة ميدانية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الثاني، ٢٠١٣.
- فيحاء عبدالخالق البكوع، سمير طه ياسين، "دراسة تعريفية بخدمات التأكيد التي يقدمها مراقب الحسابات المستقل"، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الرابع، العدد الثاني، ٢٠١٤.
- نورا مصطفى عبدالسلام أبو العلا، "أثر فعالية المخاطر على ربح السهم لتنشيط سوق المال"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ٢٠١٥.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، مركز المديرين المصري، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، الإصدار الثالث، يوليو ٢٠١٦.

ثانياً: المـراجـع الأجنبيـــــة:

- Jeffery Cohen, Ganesh Krishnamoorthy & Arnold Wright, "Enterprise Risk Management and the Financial Reporting Process: The Experiences of Audit Committee Members, CFOS, and External Auditors", **Canadian academic Accounting Association**, Vol. 34, No. 2, 2017

- Marcocular, Sergeja Slapnicar & Tinavuko, "The Effect of Internal Auditors' Engagement in Risk Management Consulting on External Auditors' Reliance Decision", **Eupean Accounting Review**, 2020, available at: http://doi.org/10.1080/09638780.2020.1723667

- Natalia Kochetova Kozloski, Thomas M. Kozloski and William F. Messier, "Auditor Business Process Analysis and Linkages among Auditor Risk Judgements", **Auditing: A Journal of Practice & Theory, Forthcoming**, 2013

- Natalia Kochetova Kozloski, Thomas M. Kozloski and William F. Messier, "Auditor Business Process Analysis and Linkages among Auditor Risk Judgements", **Auditing: A Journal of Practice & Theory, Forthcoming**, 2013

- Saleh Zaid Alkilani, Wan Nordinwan, Baseriah Salim, "The Relationship between the Characteristics of a Risk Management Committee and the Issuance of Amodified Audit Opinion in the Jordan Context", **Asian Journal of Accounting and Finance**, Vol. 2, No. 2, 2020, PP. 52- 73.